

الإيضاح

ملين أيسناي كوجي في المطون

تأليف

محمد شاكر

وكيل الجامع الأزهر سابقاً

الطبعة الثانية

(حق الطبع محفوظ)

١٩٢٦ - ١٣٤٥ م

مطبعة النهضة شارع عبد المنعم بصر
خلف عماد قنديل

160
شك
P

الإيضاح

مكتبة أئمة السلف في الإسكندرية

General Organization Of the Alexandria Library (GOAL)

Bibliotheca Alexandrina

محمد شاكر

وكيل الجامع الأزهر سابقا

الطبعة الثانية

(حق الطبع محفوظا)

١٩٤٥ - ١٩٢٦ م

مكتبة الحضارة في الإسكندرية
خلف عرافسى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والعاقة للمتقين ، ولا عدوان الا على
الظالمين ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد : علم الهدى ، ومنار اليقين ، وعلى
آله وصحبه الذين جاهدوا في الله بأموالهم وأنفسهم حتى بلغوا المقام
الأسنى ، ووصلوا الى الدرجة العليا ، ورضى الله عن علماء الأمة
الاسلامية الماملين

(أما بعد) فما زال الانسان الأول يرتقى في نوعه حتى وصل الى
ضبط قواعد العلوم ، وتحرير موضوعاتها ، ثم لما لم تنحد الأفكار ، ولم
تتجه أنظار العلماء الى صوب واحد ، بل تعددت مذاهبهم ، وكثر
اختلفهم ، نشأ عن ذلك الجدل في أيها أقرب من السداد ، وأدنى الى
الحجة الواضحة ، ودفعهم حب الحقيقة ، وتطلب الصواب الى أن
يضموا حدًا لحركات الذهن ينهى اليه ولا يتجاوزوه ، ويجعلوا للفكر
قيوداً تكبح جماحه أن يترسل مع أغراض النفس وشهواتها ؛ فكان
ذلك كله علم المنطق الذي تتميز به صحة الرأي وفساده ، ويظهر الحق
من الضلال

درج هذا العلم في أحضان المدارس اليونانية التي كانت مصدر
الإشعاع الفكري، والنور العلمي، والنظر الفلسفي، وكن فيها مدة
تسلط اليونان وعلو شأنهم، فلم يفادر بلادهم، ولم ينزح عن وطنه
حيث رجاله ومحبوه

ولم يكن للعرب في جاهليتهم كلها ولا في أول عهدهم بالاسلام
علم بالمنطق وقواعده الا ما كان في فطرتهم وسلاقتهم من استواء
القول وبيان الحجية. ووضوح الدلالة. فلما جاء عصر الدولة
العباسية، وكانت أغلبية العالم المعروف حينذاك، وأكثريه الأمم
قد دخلت في الاسلام، وكان الحوار قد أخذ في المسائل الدينية مأخذاً
غريباً، والجدال بين الطوائف — التي أوجدتها اختلاف نزعات
الأمم الداخلة في دين الله — قد اشتد، والمناقشة قد اندلعت لهما: أمر
انطليفة المأمون بترجمة هذا العلم ليكون عوناً لهم على المناظرة، وليشتد به
ساعدهم في دحض مقتريات المبتدعة وأهل الضلال. ومن ذلك
الحين عرف المنطق بقواعده، ووضحت طرقه لأهل اللسان العربي
فتعلموا به وخاضوا غماره، وحرصوا على تحصيله حتى كان من أثر
هذا الحرص أن جلاوه في كل علم، وتكلموا به في كل موضوع.
ويبع في هذا الفن وفي غيره من فنون الفلسفة رجال كثيرون
كان لهم اللباع الطويل واليد البيضاء في إعادة مجد اليونان العلمي

أمثال الشيخ الرئيس ابن سينا ، والمعلم الثاني أبي نصر الفارابي ،
والفيلسوف العظيم القاضي الفاضل أبي الوليد بن رشد ، وحجة
الاسلام أبي حامد الغزالي ، ثم الرازي ، والطوسي ، وغيرهم من رجالات
المعلم وفتاح أهل النظر على اختلاف منازلهم وتشعب طرقهم وكثرة
ما استحدثوه في الفن ، لا يختلف عما ورنوه

وغير على هذا عهد اشد فيه الووع بالمنطق ، وأكثر العلماء
عن التصنيف فيه ما بين المختصرات والمطولات ، والشروح والتعليقات
والحواشي ، حتى لو أردت أن تتخذ مكتبة جامعة من كتب المنطق
وحده لضاق بك الحصر وخرج الأمر عن حد التعداد
ومن هؤلاء المصنفين أنير الدين مفضل بن عمر الأبهري المتوفى
في حدود سنة ٥٧٠٠ صاحب كتاب ايساغوجي الذي عم اشتهاره
واستفاد منه الكثيرون لاشتماله على أهم ما يجب استحضاره من
المنطق

لمج العلماء منذ دهر طويل بهذا الكتاب على صغر حجمه
وأكثروا من شروحه والتاليف عليه ونظمه كثيرون ، فمن شرحه
حسام الدين حسن الكافي المتوفى سنة ٥٧٦٠ ، والعلامة شمس الدين
محمد بن حمزة الفناري المتوفى سنة ٥٨٣٤ ، والشيخ شهاب الدين أحمد
ابن محمد الشهير بالأبدى . والشريف نور الدين علي بن ابراهيم

الشيرازى تلميذ الشريف الجرجاني المتوفى سنة ٥٨٦٢ هـ ، ومصالح الدين
مصطفى بن شعبان السرورى المتوفى سنة ٥٩٦٩ هـ ، وشيخ الأسلام
زكريا بن محمد الأنصارى القاهرى المتوفى سنة ٥٩١٠ هـ ، وأبو العباس
أحمد بن محمد الآمدى ، وحكيم شاه محمد بن مبارك القزوينى المتوفى
سنة ٥٩٦٦ هـ ، وخير الدين خضر بن عمر العطوفى ، ومحمد بن
ابراهيم الحنبلى الحلبي ، وممن نظمه نور الدين على بن محمد الأشمونى
المتوفى فى حدود سنة ٥٩٠٠ هـ ، والشيخ عبدالرحمن بن محمد الذى أسمى
نظمه « السلم المنورق » والشيخ ابراهيم الشببرى المتوفى سنة ٥٩٢٠ هـ
ومع كل هذه العناية فقد ظل الكتاب محجوباً فى ضمير الغيب ،
ذلك أنه اتما وضع للبتدئين ، وهو لا يتناول غيرهم ، ولم يلاحظ واحد
من هؤلاء جميعاً تلك القوى الفكرية التى تكون لمن لا انف له ولا
عهد بمزاولة فن من الفنون ، بل حشروا فيه المبارات الاصطلاحية
حشراً من غير تقريب ولا تدليل ، وأن أنس لا أنس عهد الصغر
وقد كلفنا بدراسة شرح شيخ الاسلام أبى يحيى زكريا الأنصارى
الذى سبق عدّه فى مجلة شروح الكتاب فقد كنت ، وكان اخوانى
معى ، أجد من الصعوبات والمتاعب الفكرية مالا يصبر على احتماله
الاراضب فى العلم ملحّ فى تحصيله صابر على مكارهه ومشاقه وأنى لك
يمثل هذا اليوم وأنت لا تجد الا من يريد أن يصل الى التحقيقات

الدقيقة ، والأفكار السامية في الوقت الوجيز، وهو يأتي مع ذلك الا
الصارة العالية في سهولة ولين ورفق ، وظلت الحال بنا على هذا النوال
حتى هدانا الله تعالى الذي لا يهدى الى الخير سواه، ووقفنا للحصول
على شرح الكتاب (١) للعالم الكبير، والمصلح الجليل، وقدوة المتأخرين،
مولانا العلامة الشيخ محمد شاکر وكيل الجامع الأزهر سابقاً فرأينا
فيه الضالة المنشودة، والبعية المقصودة، فعكفنا عليه وتابنا مدارسته
فاذا نحن نعتق علم المنطق عشقاً، وتكثف به غراماً، بعد أن كنا
نزوراً بجانبنا عنه، وكان أقصى رغباتنا أن تؤدي الامتحان فيه

والشيخ الجليل — حفظه الله وأتمتع المسلمين والعلماء بوجوده —
أياد كلها بيضاء على الماهد الدينية وعلماء الأزهر أجمعين فهو الذي
بدأ حركة الاصلاح الكبرى في الأزهر بعد أن أعجب أمره المصلحين
من قبله، واستطاع بما أوتي من مضاء العزيمة، وقوة الارادة، وأصالة
الرأى، وسداد الفكرة، أن يتغلب على هذه النمرة القديمة التي مضت
بها الحقب وتماقبت عليها السنون وهي لا تزال عاقلة برؤوس العلماء
وأن يثبت لهم بالبرهان العملي أن الأزهر — وهو الجامعة الكبرى التي
يؤمها المسلمون من أنحاء المعمورة — لا يؤدي واجبه الذي أسس من
أجله حتى يأخذ طلابه من علوم الشريعة الفراء: أصولها وفروعها وعلوم

(١) طبع أول مرة بلاسكندرية سنة ١٣٢٥ هـ — ١٩٠٨ م

الاسان العربى والعلوم السكونية وغيرها بالقسط الذى يتفق مع مركزهم الذى يهيشون أنفسهم له ، وقد أنشئ معهد الاسكندرية لهذا الغرض بفضل جهوده ومساعدة واقترضت ارادة القائمين بأمر الدولة المصرية حينذاك اسناد رياسته الى فضيلته فقام بأعباء هذه الرياسة خير قيام واضطلع بتدبيره حتى أتى بالثمرة المرجوة منه ، فتخرج منه جماعة من العلماء هم اليوم زهرة رجال الدين وعنوان فخار الأزهر ، وبرهان أن الأزهريين يستطيعون أن يصلوا الى الغاية القصوى من المجد والرفعة اذا وجدوا من يتعهد أمورهم بمثل اخلاص الأستاذ الكبير وحسن رأيه . وانظر الى المحاكم الشرعية ودرر التعليم على مختلف مشاربها فأى زهرة بروفك منظرها وبسرك مخبرها وبمحبك حسنها ، فاعلم أن لمعهد الاسكندرية يداً فى هذه الصفات التى ملكتك عليك نفسك ولم يقف تيار الاصلاح الذى سيره فضيلته عند هذا الحد من تأسيس معهد الاسكندرية ، بل تجاوز ذلك الى انشاء وتجديد آخرين فلقد عاد — حرسه الله — الى مصر بعد أن ملأ الثغر نوراً ، ومهد للدين فيه سبيلا مستقياً ، فتولى فى الأزهر منصب الوكيل وأنشأ فى هذا المعهد القسم النظامي المسمى بنظام ١٣٢٩ بمصر وعامة المعاهد ، وتولى مع منصبه مشيخة هذا القسم ، فبث فى قلوب العلماء والطلاب حب العلم وروح النظام وشرح لهم شرعة الانصاف والتضامن والرغبة

في الإصلاح ، ولا يزال الى اليوم بمض هؤلاء العلماء محبوباً مرضياً
عنه من اخوانه موثقاً بمدائه لأنه يترسم خطوات الاستاذ الجليل
ويسلك منهجه القويم ، وان كان النكحل غير الكحل

وبعد فأحسب أنني اذا استرسلت في تعداد فضل الأستاذ
حفظه الله ، فسوف لا أقف عند حد ، وقد يطول بنا القول طويلاً
يفضبه له فضيلته : فقد نرفه أزهد الناس في المدح وأجهم لأن
تمتكم عنه أعماله الجليلة وتسكت ألسنة الخلق أجمعين

فنحن حين تقدم اليك شرح فضيلته على اساغوجي إنما
نتحلفك بواسطة القلادة ونهديك بالذرة اليتيمة لانبغي من وراء هذا
غير مثوبة الله ورضوانه ، والله تعالى المستول أن يرزقنا السداد
ويعصمنا من الزلل . آمين ما كنبه

محمد محيي الدين عبد الحميد

المدرس بمعهد الزقازيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا
محمد سيد الأنبياء والمرسلين . وعلى آله وصحبه ومن تبعهم
باحسان الى يوم الدين . (أما بعد) فهذا شرح لطيف على رسالة
الأستاذ الجليل أثير الدين مفضل بن عمر الأبهري المتوفى
في حدود سنة ٧٠٠ للهجرة النبوية في علم المنطق المعروفة
بإيساغوجي وضعته ليستعين به المبتدئون في هذا العلم من
طلاب مشيخة علماء الاسكندرية على فهم القواعد التي
اشتملت عليها هذه الرسالة والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه
الكريم . وأن يم بِنفعه الطاعن والمقيم

﴿ قال المصنف رحمه الله تعالى ﴾

(بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله على توفيقه ونسأله هداية طريقه . ونصلي على محمد وعترته أجمعين . أما بعد فهذه رسالة في المنطق أوردنا فيها ما يجب استحضاره لمن يتبدى في شيء من العلوم مستمينا بالله تعالى ، انه مفيض الخير والجلود) اعلم أيها الطالب — أرشدني الله وإياك الى الحق المبين — أن الباري جللت قدرته خلق الانسان ومنحه الشوق الى علم ما هو مجهول لديه ووهبه القدرة على اكتساب تلك المجهولات ومهد له طريقاً سوياً الى اكتسابها فكان ما يلمه موصلاً الى علم ما يجمله والله ذو الفضل العظيم . خلق الله الانسان مسوقاً بنظرته الى اكتساب المجهولات من المعلومات وشرع للاكتساب طرقاً محدودة لا يضل سالكها فأصحاب الفطر السليمة تفننهم سلامة فطرتهم عن تعرف هذه الطارق في المسائل النظرية كما يستغنى عنها عامة البشر في المسائل الضرورية . ألا ترى أن العامى أو الطفل الصغير اذا قلت له ماذا تفعل هذه الفحمة المتقدة اذا وضعت فوق هذا الحصير أليس يقول انها تحرقه فان قلت له ولم ذلك أليس يقول انها نار ، فهذا الذي يقوله العامى والطفل يرجع الى قياس منطقي هو قولنا هذه نار وكل نار محرقة لينتج أنها محرقة

فهذه الطرق التي شرعها الحق سبحانه لا كتساب المجهولات من المعلومات هي التي استنبطها المتقدمون أحسن الله جزاءهم ودونوها في مؤلفاتهم وسموها علم المنطق . فالمنطق إذاً هو مجموع القواعد والقوانين التي اذا راعاها طالب العلم في اكتسابه للمجهولات أمن من الخطأ في طريق كسبه، ومعلوماتنا كمجهولاتنا، منها ما هو تصور كدراك مفهوم الانسان والحيوان والفرس ونحوها، ومنها ما هو تصديق كالغنى التصديقي في قولنا العلم نافع والحياء من الايمان والدين النصيحة. وطريق اكتساب التصورات هي المعارف حدوداً كانت أو رسوماً وطريق اكتساب التصديقات هي الأقيسة والبراهين والمعارف مقدمات هي الكلليات الخمس التي تتألف منها تلك المعارف وللأقيسة والبراهين مقدمات هي القضايا التي تتألف منها الأقيسة وأحكام تلك القضايا من عكسها وتناقضها على ما سيأتى تفصيله .

وحسبك أيها الطالب - أرشدك الله وأنت على عتبة باب هذا العلم العظيم القدر - أن تعلم أن المنطق هو ميزان العلوم وأنه مجموع القواعد التي تصمم راعاها الذهن عن الخطأ في ترتيب المعلومات لا كتساب المجهولات . وأضرب لك مثلاً تتحقق منه صدق ما ذكرته لك .

ان مشيخة علماء الاسكندرية قد حتمت على كل طالب في السنة الثالثة أن يتلقى علم المنطق وقد نُقلت في الامتحان من السنة الثانية

الى السنة الثالثة فلكى تبرهن على وجوب تأقيك لعلم المنطق يلزم
أن تقول : أنا طالب من طلاب السنة الثالثة وكل طالب في السنة
الثالثة يجب عليه أن يتلقى علم المنطق فأنا يجب على أن أتلقى علم المنطق.
فهذا قياس منتج لأنك ستعلم أن محمول القضية الصغرى أعني خبر
الجملة الأولى مندرج في موضوع القضية الكبرى أعني أنه فرد من
أفراد المبتدأ في الجملة الثانية فإذا حكمت على موضوع الكبرى
بوجوب تعلم المنطق فقد سرى الحكم الى موضوع الصغرى وهو
أنت لأنك واحد من يصدق عليهم موضوع الكبرى . فإذا لم تراخ
سريان الحكم من إحدى القضيتين الى الأخرى لم تأمن الخطأ كما
إذا قلت أنا طالب من طلاب السنة الثالثة وكل طالب في السنة
السابعة يجب عليه أن يتلقى علوم البلاغة فهذا غير منتج لعدم سريان
الحكم من القضية الثانية الى الأولى . وسوف تعلم تفاصيل هذه
الكليات ان شاء الله تعالى فاصبر وما صبرك الا بالله .

(إيساغوجي) هذه الكلمة بمنزلة قول المصنف فيما يأتي:
للقول الشارح . القضايا . التناقض . العكس . القياس . فهي ترجمة
من التراجيم وهي كلمة يونانية معناها الكليات الخمس ولترابتهان
اللغة العربية اشتهر هذا الكتاب بها حتى صارت كالكلمة عليه فيقال
إيساغوجي ويراد به الكتاب بأجمعه لا هذا الفصل وحده .

(اللفظ الدال يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام كالإنسان فإنه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام)

لاشك أن اللفظ الذي وضع بازاء معنى من المعاني يدل على ذلك المعنى إذا أطلق فزيد الموضوع للذات المشخصة إذا نطق به ناطق وسمعه من كان عالماً بوضعه له فإنه يفهم من هذا اللفظ تلك الذات المعينة وكما يفهم السامع من اللفظ مناه الذي وضع بازائه فإنه قد يفهم أجزاء ذلك المعنى ويفهم لوازمه أيضاً

« مثلاً كلمة ميزان » إذا أطلقت فهم السامع منها الآلة المخصوصة وهو المعنى الذي وضعت بازائه وفهم أيضاً الكفتين والمنجم^(١) مما هو جزء للمعنى الموضوع له اللفظ وفهم أيضاً خاصة هذه الآلة وهي أنها واسطة لعلم مقادير الأشياء وزناً

« مثال آخر » الشمعة إذا أطلقت فهم منها ذلك الشكل الاسطواني المعروف وهو المعنى الذي وضع له اللفظ وفهم أيضاً أجزاءه

(١) الكفة بالكسر وتفتح و « المنجم » كقبر الجديدة المقرونة بين كفتي الميزان وفيها لسانه

من الشمع والخيط الذي يحيط به الشمع وفهم أيضا تنير المكان
إذا أوقد ذلك الخيط

« مثال آخر » القهوة إذا أطلقت فهم منها هذا الشراب
المخصوص وفهم منها أيضاً الأجزاء التي تألفت منها وهي الماء والبن
وفهم أيضاً مرارة الطعم وهكذا. وبالجملة فكل لفظ موضوع لمعنى من
المعاني فإن العالم يوضعه إذا سمعه فهم منه المعنى الذي وضع بازائه
ويتبع ذلك فهم الأجزاء التي يتألف منها ذلك المعنى والووازم التي
تلزمه . فالضرورة يكون اللفظ دالاً على كل من هذه الأشياء لأن
دلالة اللفظ هي كونه بحيث متى أطلق فهم منه المعنى ، وهذه الثلاثة
أضي المعنى الذي وضع اللفظ بازائه والأجزاء التي يتألف منها المعنى
والووازم التي لا تفارق هذا المعنى تفهم من اللفظ متى أطلق وإن كان
الأخيران لا يفهمان إلا تبعاً للأول .

إذا تحققت هذا فاعلم أن المناطقة — دافعاً للالتباس — قد اختصوا
كل واحد من هذه الثلاثة باسم خاص فسموا دلالة اللفظ على المعنى
الذي وضع بازائه، وهو المعنى بتمامه، دلالة المطابقة لأن المطابقة معناها
الموافقة وقد توافق اللفظ والمعنى وذلك قول المصنف « اللفظ الدال
يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة » وسموا دلالة اللفظ على جزء المعنى
بالتبعية لفهم الكل دلالةً تضمنية لأنها دلالة على ما هو في ضمن

المعنى ودأخل فيه وذلك قوله « وعلى جزئه بالنضمن » وسماوا الدلالة على الخارج الذي لا يفارق المعنى اذا فهم بالتبعية له دلالة التزامية لأن اللزوم هو عدم الانفكاك وهذا الخارج كذلك .

وما ينبغي التنبيه له انه لا التباس في دلالة اللفظ على تمام معناه ولا في دلالاته على أجزاء المعنى وانما يوجد الالتباس في المدلولات الخارجة عن المعنى وأجزائه . وذلك أن اللفظ قد يطلق فيفهم منه معناه الموضوع له ويفهم منه شيء آخر لعلاقة ما بينهما كعظام . ومادر . وأشعب . فان هذه الألفاظ قد وضعت للدوات المعينة واسكنها اذا أطلقت يفهم منها معنى آخر وهو الكرم . والبخل . والطمع . لا لأن ذلك هو تمام المعنى أو جزؤه بل لأنه من الصفات الغالبة على المسيات بهذه الأسماء . وكالبطيخ اذا أطلق فهم معناه وهو الفاكهة المخصوصة وفهم معها حلاوة الطعم . وكالغراب . والزنجي . اذا أطلقا فهم معناهما وفهم مع كل منهما سواد اللون، فمثل هذه المدلولات وان فهمت من اللفظ تبعا للمعنى الموضوع له الا أن المنطقي لا يعتبرها من نوع الدلالة الالتزامية لا لأنها غير مفهومة من اللفظ تبعا للمعنى بل لأنها غير مطردة، اذ من المحقق وجود البطيخة المرة الطعم ومن الممكن أن يوجد غراب وزنجي أبيض اللون، والمنطقي انما يبحث عن المدلول الذي لا يفارق المعنى بحال من الأحوال . فالمدلول الالتزامي انما هو الشيء .

الذى يجزم العقل بزومه ، وعدم انفكاكه عن المدلول المطابق .
ولزوم الشيء للشيء قد يتوقف الجزم به على اقامة البرهان ، ويسى
لازماً غيريين ، كماواة زوايا المثلث قائمتين ، فان العقل لا يجزم
بزوم ذلك لكل مثلث الا اذا اطلع على البرهان المنبث له ، وقد
لا يتوقف فيسمى يتناً ، وهو نوهان : فنه ما يتوقف الجزم بالزوم
فيه على تصور اللازم والمزوم ، ويسى يتناً بالمعنى الأعم ، ومنه
ما يكون تصور المزوم وحده كافياً فى تصور اللازم والجزم بالزوم ،
ويسى يتناً بالمعنى الأخص . والحق أن المدلول الاتزامى هو هذا
الأخير ، لانه هو الذى يفهم من اللفظ كلها أطلق ، وذلك قوله :
« وعلى ما يلازمه فى الذهن بالاتزام » . والله أعلم بالصواب .

(والدلالة عقلية وعقلية وطبيعية ووضعية)

الدلالة اللفظية - وهي كون اللفظ بحيث يفهم منه معنى - إما أن
تستند الى مجرد العقل أو لا . فان استندت الى مجرد العقل فهي
عقلية ، كن صبح لفظاً من شبح فى ظلام الليل ، فانه يفهم أن اللفظ
انسان وأنه حتى ، فالانسانية والحياة مدلولان للصوت المسموع ،
لأن اللفظ المسموع موضوع لهما ، وأما ذلك لان العقل يحكم بأن
اللفظ من خواص الانسان الحى . والى لا تستند الى مجرد العقل

فاما أن تستند الى الطبع أو لا . فان استندت الى الطبع فهي طبيعية
كدلالة «أخ» على وجع الصدر، والأين على المرض. فان طبيعة
المصدر تدفعه الى النطق بكلمة «أخ» ، وطبيعة المرض تدفع الى
الأين . فوجع الصدر والمرض مدلولان ، لا بسبب الوضع ولكن
بالاستناد الى الطبع . والتي لا تستند الى عقل ولا الى طبع ، فاما
أن تستند الى الوضع أو لا . فان استندت الى الوضع فوضعية ،
كدلالة الألفاظ الموضوعية لمعانيها المخصوصة في اللغة العربية
واللغات الأخرى ، فان هذه المعاني المخصوصة انما تفهم من الالفاظ
بواسطة أن كل لفظ منها وضع للمعنى الذي خص به . وان لم تستند
لا الى عقل ولا الى طبع ولا الى وضع فهي التي سماها المصنف باسم
الفعلية ، وذلك كبقية الدلالات غير المطردة التي لا يبحث المنطقي
عنها . فانا قد أسلفنا لك أن الالفاظ كثيراً ما تدل على معان ليست
تمام المعنى ولا جزؤه ولا لازمه الذي لا يتصور انفكاكه . فهذه
المدلولات لا تستند الى عقل أو طبع حتى تكون طبيعية أو عقلية ،
ولا الى وضع حتى تكون وضعية ، فهي اذاً دلالة حاصلة بالفعل ،
مستندة الى إلف أو عادة أو نحوها ، ولك أن تسميها بما شئت ،
أو كما سماها المصنف دلالة فعلية . (فان قلت) هذه الدلالات التي
صميناها فعلية كدلالة حاتم على السكرم ، ودلالة الزنجبي على

اسوداد لونه ، والبطيخ على حلوة طعمه ، تستند في الحقيقة الى
الموضع ، لأنها لم تفهم من اللفظ الا من حيث كونه موضوعاً للمعنى
فأحر بها أن تسمى وضعية (قلت) ان الخطب في ذلك سهل فاما أن تفعل
كما فعل المصنف اعتماداً على أصل الوضع ولا نعلمها من الدلالة
الوضعية ، وإما أن نلاحظ ما قلت ، وحينئذ يجب تقسيم الدلالة
الوضعية الى مطردة تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والى غير
مطردة وهي التي سماها المصنف دلالة فعلية والله أعلم بالصواب

(ثم اللفظ إما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه
دلالة على جزء معناه كالانسان وإما مؤلف وهو الذي
لا يكون كذلك كرامى الحجارة)

اعلم أن اللفظ الموضوع لمعنى قد لا يكون له جزء أصلاً كهمزة
الاستفهام وواو العطف ، وقد يكون ذا أجزاء لا تدل على معنى كمحمد
وعلى ، وقد يكون لأجزائه دلالة على معنى لسكنه ليس جزء المعنى
الموضوع له ، كتاج الدين علماً لرجل ، فإن كل واحد من جزئيه ذل على
معنى وسكنه ليس جزءاً للمعنى الموضوع له ، وقد يكون ذا أجزاء دلالة
على معنى هو جزء المعنى الموضوع له ولكن لم يقصد منها الدلالة على
ذلك الجزء من المعنى كالحيوان الناطق علماً لرجل ، فإنه وإن كان معنى
الحيوان ومعنى الناطق جزءاً من المعنى ولكن لم يقصد من التسمية

أن يكون الحيوان دالا على أحد الجزئين والناطق دالا على الجزء الآخر ، وقد يكون اللفظ ذا أجزاء دالة على معنى هو جزء المعنى الموضوع له وأريد بكل جزء الدلالة على جزء المعنى المقصود كرامى الحجارة والعلم نور وبقية المركبات التامة والناقصة . فهذا الأخير وحده هو المركب والأربعة التي قبله مفردات .

فان قلت قد يكون اللفظ مركباً من ثلاثة أحرف ويراد بكل حرف منه الدلالة على معنى هو جزء المعنى المقصود كقول الخنفيه « ومسئلة البثر جحط » يريدون بذلك الاشارة الى الأقوال الثلاثة في البثر اذا سقط فيها الجنب فالجنب اشارة الى نجاستهما والحام الى بقاء الماء على طهارته والجنب على جنابته والطاء الى طهارتهما وكالموز التي اصطلح عليها المحدثون والقراء والعقهاء اشارة الى الرواة وأصحاب الأقوال كما تجده كثيراً في الشاطبية والجامع الصغير . (قلت) قد يمكن القول بأن هذه الكلمات الرمزية من المركبات ولا حرج علينا في ذلك مادام كل حرف منها رمزاً للشيء ودالا عليه وأختصاراً للكلمة الدالة عليه . ومن قال بأنها من المفرد لان الارادة في قولنا: يراد بالجزء منه الدلالة على جزء المعنى - إنما هي الارادة الجارية على قانون اللغة ، وهذه ليست كذلك ، فقد استهدف لسهام للناقدين . . . ثم المركب ، إما ناقص كل مركبات التوضيحية ، كالانسان

الكامل ، أو الاضافية كحجة الاسلام . وإما تام انشائي ، كما تم
الصلاة ، (ولا تبغ الفساد في الارض) ، وخبري كقوله صلى الله
عليه وسلم « من برد الله به خبيراً يفقهه في الدين » وقوله « كلكم
رَاع وكل رَاع مستول عن رعيته » .

(والمفرد إما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور
مفهومه من وقوع الشركة فيه كالانسان ، وإما جزئي وهو
الذي يمنع نفس تصور مفهومه ذلك كزيد)

اللفظ المفرد بالنظر الى معناه الموضوع له إما كلي ، وإما جزئي
لأن مفهومه إما أن يمكن صدقه على كثيرين أو لا ، فالذي لا يمكن
صدقه على كثيرين ، يسمى جزئياً كأعلام الأشخاص ، فهو عبد الله
علماً ، فان الصورة الحاصلة في الذهن عند سماع هذا الاسم للعالم بوضعه
للمسماه ، لا يمكن أن تصدق على غير الشخص المخصوص المسمى بها .
والذي يمكن صدقه على كثيرين يسمى كلياً ، سواء كانت له أفراد
كثيرة بالفعل كالانسان ، فان الصورة الحاصلة من هذا اللفظ في
ذهن العالم بوضعه اسماء تصدق على زيد وعمر وغيرهما من الافراد
الموجودة والتي لم توجد أو وجدت وأدركها الفناء ، لأن كل واحد
عنها يتحقق فيه معنى الانسان ، أو كان له فرد واحد فقط ، كالشمس
وواجب الوجود ، فان الشمس وإن لم يوجد من مفهومها وهو السكوكب

النهارى إلا فرد واحد ، إلا أنه بحيث لو وجد كوكب نهارى آخر ،
 لصدق عليه اسم الشمس ، وواجب الوجود ، وإن قام البرهان على أنه
 لا يكون إلا واحداً ، إلا أن مفهوم اللفظى ذاته لا يستلزم استحالة
 صدقه على غير الواحد القهار ، أو لم يوجد من أفراد شىء أصلاً ،
 كالمعدوم والمستحيل واللاشئ ، فإن هذه الكلمات وإن لم يوجد من
 أفرادها شىء ، إلا أن العالم بوضعها لمانيها يقدر صدقها على الأفراد
 التى تنطبق عليها مفهوماتها ، ولذلك بسميها المناطقة بالكليات الفرضية
 فقد استبان لك مما تقدم ، أن اللفظ الكلى هو الذى لا يمنع
 نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه ، أى لا يمنع مفهومه
 الذى تصوره وقوع الشركة فيه ، من حيث التصور نفسه لا بالنظر
 الى شىء آخر ، كاستحالة وجود أكثر من فرد له ، أو استحالة
 وجود جملة أفراد ، وأن الجزئى ، هو الذى يمنع نفس تصور مفهومه
 من وقوع الشركة فيه ، كمحمد ونافع وعبد الله أعلاماً ، فإن مفهوم
 كل منها الذى يتصوره العارف بوضعه للذات المعينة ، يمنع الشركة
 فيه من حيث التصور نفسه . (فإن قلت) : إنا نجد كثيراً من
 الجزئيات ، لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه ، كذه
 الأمثلة التى مثلت بها ، فإن محمداً مثلاً اسم لأشخاص قد لا يحمصهم
 المدة ، فلم يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه ، فهو إما

كلى أو الحد الفاصل بين الكلّى والجزئى شىء آخر غير ما ذكرت
(قلت) لاهذا ولا ذلك ، فان محمداً إنما وضع للذات المعينة المخصوصة ؛
فهو لا يصدق إلا عليها بالنظر لذلك الوضع ، فلو فرضناه موضوعاً
لذات أخرى ، فهو لا يصدق إلا عليها بالنظر لذلك الوضع أيضاً ،
وهكذا فلم يكن صادقاً على كثيرين بالنسبة لوضع واحد ، وإنما تعدد
معانيه بتعدد الوضع لها ، واعتبر ذلك فيه اذا كان صفة ، فانه يصدق
على كل من حدث سبحانه بالنظر الى وضع واحد ، ولذلك نحن نعده
فى هذه الحالة من الكلّيات ، والاشتباه إنما جاءك من عدم الالتفات
الى تعدد الوضع الذى يستلزم تعدد الموضوع له . (فان قلت) هب أن
الامر كما تقول ، أفلا يمكن أن نفرض صدق الجزئى على كثيرين كما
فعلنا فى الكلّيات الفرضية (قلت) ان ذلك هدم لسور الوضع الذى
يعتمد عليه فى الدلالة على المعنى الموضوع له ، ولا كذلك الكلّيات
الفرضية . هذا ولعلك قد فهمت مما سبق أن الكلّية والجزئية من
صفات المعانى لا من صفات الالفاظ ، فلا يقال للفظ كلى الا من
حيث إن معناه كلى . كما ان الأفراد والتراكيب من صفات الالفاظ
لا المعانى فلا يقال للمعنى إنه مفرد إلا باعتبار أن اللفظ الدال عليه مفرد
هول المصنف والمفرد إما كلى الى آخره محمول على هذا والله أعلم .

(والكلبي إما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته
كالحيون بالنسبة الى الانسان والفرس ، وإما عرضي وهو
الذي يخالفه كالأضاحك بالنسبة الى الانسان)

لقد عرفت مما سبق أن الكلبي هو المفهوم الذي يمكن صدقه
على أفراد كثيرة ، فهذا المفهوم بالنسبة الى تلك الافراد إما داخل
في حقيقتها أو خارج عنها ، ونعني بدخوله في حقيقة أفرادها أن يكون
جزءاً لماهيتها السكلية أو تمام الماهية التي تميز أفرادها بالمشخصات
كالحيون وكالناطق وكالانسان بالنسبة الى الافراد التي تصدق عليها
فإن مفهوم الحيوان جزء من حقيقة الانسان والفرس ، ومن حقيقة
هذا الانسان وهذا الفرس ، والناطق جزء من حقيقة زيد وعمرو
وغيرهما ، والانسان داخل في حقيقة زيد ونحوه ، لأن زيدا هو
هذه الماهية السكلية ، والتشخص الذي امتاز به عن سائر المشاركات
في هذه الحقيقة السكلية ، فالداخل في حقيقة جزئياته كما مثلنا يسمى
ذاتياً ، وال خارج عن حقيقة جزئياته يسمى عرضياً ، كالماشي بالنسبة الى
الانسان والفرس والى هذا الانسان وهذا الفرس ، وكالأضاحك بالنسبة
الى زيد وبكر ونحوهما ، فإن مفهوم الماشي ومفهوم الأضاحك كلاهما
خارج عن حقيقة ما يصدق عليه من الجزئيات .

(والثاني اما مقول في جواب ماهو بحسب الشركة
المحضة كالحیوان بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس
ويرسم بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في
جواب ماهو)

قد علمت أن الكلي هو المفهوم الذي يمكن صدقه على أفراد
كثيرة هي الجزئيات المندرجة تحته ، وأن الذاتي هو الكلي الداخل
في حقيقة جزئياته ، وأن العرضي هو الكلي الخارج عن حقيقة
جزئياته ، وستعلم أن الذاتي ينحصر في ثلاثة أنواع: الجنس ، والنوع ،
والفصل . والعرضي ينحصر في نوعين : الخاصة ، والعرض العام .
ولا أظنك تجهل أن هذه الكليات متماثلة في الحل على جزئياتها ،
فكما يصح أن تقول زيد انسان ؛ يصح أن تقول هو حيوان ، وهو
ناطق ، وهو ضاحك ، وهو ماش . وإنما تتبايز هذه الكليات الخمس
بنوع آخر وهو صلاحيتها للجواب عن جزئياتها المجهولة . فإذا كنت
تجهل زيدا مثلا وسألت من يرشدك الى حقيقته فقلت : ماهو زيد ، صح
المسئول أن يقول لك هو انسان ، لأن حقيقة زيد هي الحيوان
الناطق الذي هو معنى الانسان ، ولم يميز أن يقول لك هو حيوان ،
أو ماش ، أو ناطق ، أو ضاحك ، لأن حقيقة زيد ليست واحداً

من هذه الأربعة، فلا يصلح واحد منها أن يكون جواباً عن سؤالك .
واعلم أن السؤال عن الجزئيات المجهولة ضربان: أحدهما السؤال
عن حقيقة ذلك المجهول ، والثاني السؤال عن الشيء الذي يصلح
مميزاً لذلك المجهول، فإذا سألت عن الحقيقة وجب أن تقول في سؤالك:
ما هو ، وإذا سألت عن المميز وجب أن تقول في سؤالك: أي شيء
هو . إذا تحققت هذا فاعلم أن الكلي الداخلة في الماهية إما أن يكون
هو الجزء الذي يرجع إليه الاشتراك بين الماهية وبين غيرها من الماهيات
الأخرى بحيث يكون تمام المشترك بينها وبين شيء آخر ، كالحيوان
بالنسبة إلى ما تحته من الأفراد . وإما أن يكون هو الجزء الذي يرجع
إليه التمايز بين الماهية وبين غيرها من الماهيات الأخرى ، كالناطق
بالنسبة إلى أفراد الانسان . وإما أن يكون هو تمام الماهية التي لا تمايز
بين جزئياتها إلا بالمشخصات ، كالانسان بالنسبة إلى ما تحته من
الأفراد . فالأول - وهو تمام المشترك بين الماهية وبين شيء آخر -
لا يصلح جواباً للسؤال عن حقيقة أي فرد من الأفراد إذا افرد
لأن الجواب عن السؤال إنما يكون بتام حقيقة المشتمل عنه ،
فالحيوان مثلاً لا يصلح جواباً للسؤال بما هو إذا قلت: ما هو زيد، أو
ما هو الانسان ، أو ما هو الفرس ، لأنه ليس تمام الحقيقة لواحد من
هذه الثلاثة ، وإنما يصلح للجواب إذا جمعت في سؤالك بين حقيقتين

من الحقائق المندرجة تحته ، فنقول : ماهو زيد والفرس ، أو ماهو الانسان والفرس . فحينئذ يصح أن يقال في الجواب : حيوان ، لأن الحيوان هو تمام الحقيقة التي يشترك فيها الانسان والفرس . فهذا الكلي الداخل في الماهية - الذي يقال في جواب ماهو عند السؤال عن حقيقتين فأكثر من الجزئيات المندرجة تحته ولا يصلح للجواب عند السؤال عن حقيقة واحدة - يسمى جنساً . وقد عرفه المناطقة : بأنه الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو . ولا أظنك تحتاج الى إيضاح شيء في هذا التعريف بمد الوقوف على التفصيل الذي أسلفنا . ولك أن تقول في تعريفه : هو الجزء المشترك بين الماهية وبين ماهية أخرى تخالفها بحيث يكون مرجع الاشتراك لمرجع الامتياز .

واعلم أن الجنس صنفان : قريب وبعيد ، فالجنس القريب هو المقول في جواب ما هو على جميع الحقائق المشتركة فيه إذا اجتمعت في سؤال واحد كالحيوان ، فانه يصلح للجواب اذا قيل ما الانسان والفرس ، وهكذا اذا استقصيت بقية أنواعه . والجنس البعيد هو المقول في جواب ما هو على بعض الحقائق المشتركة فيه اذا اجتمعت دون جميعها . كالجنس ، فانه يصلح للجواب اذا قلت ما هو الانسان والحجر ، لانه تمام الماهية المشتركة بينهما . ولكن اذا قلت ما هو

الانسان والفرس ، أو ما هو الانسان والشجر لم يصلح للجواب عنهما
لانه ليس تمام الماهية المشتركة بينهما، ولكن الجواب عن الاول حيوان
وعن الثاني جسم ناعم . وكما ينقسم الجنس الى قريب وبعيد ، ينقسم
الى سافل ، ومتوسط ، وعال ؛ ومفرد . فالجنس السافل هو ما فوقه
جنس ولا شيء من الاجناس تحته كالحیوان ، فان فوقه الجسم الناعم
لشموله الحيوان والنبات، ولا جنس تحته وإنما تحته أنواع فقط كالانسان
والفرس ونحوهما . والجنس المتوسط هو ما فوقه جنس وتحته جنس
كالجسم الناعم ، فان فوقه جنس وهو الجسم لشموله مع الحيوان
والنبات الجاد ، وتحته جنس وهو الحيوان . والجنس العالی هو مالا
جنس فوقه وتحته الاجناس كالجوهر مثلا . والجنس المفرد هو الذى
لا جنس فوقه ولا جنس تحته ، والقسمه عقلية فليس من الضروري
أن يكون له مثال معروف .

(وإما مقول فى جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية
مما كالانسان بالنسبة الى أفرادة نحو زيد وعمر و هو التوع
ويرسم بأنه كل مقول على كثيرين مختلفين بالمدد دون الحقيقة
فى جواب ما هو)

قد علمت أن السؤال عن الماهيات المجهولة إنما يكون بما هو ،

والذي يصلح جواباً عن السؤال بما هو أمران : الأول الجنس ، وقد أسلفنا لك أنه إنما يصلح للجواب إذا كان السؤال عن حقيقتين مختلفتين . والثاني هو الذي يصلح جواباً عن الواحد والتمدد من الأفراد المندرجة تحته كالإنسان . فإذا قلت : ما هو زيد ، صح في الجواب أن تقول إنسان ، لأن الإنسان — أعني الحيوان الناطق — هو تمام ماهيته ، وإذا قلت : ما زيد وعمره ، صح في الجواب أيضاً أن تقول الإنسان لأنه هو تمام الماهية المشتركة بينهما ، إذ لا تمايز بين أفراد الإنسان إلا بالمشخصات الجزئية . فهذا الذي يصلح للجواب عن الواحد والتمدد عند السؤال بما هو يسى نوعاً ، فهو الكلي الداخِل في حقيقة جزئياته الذي يقال في جواب ما هو عند السؤال عن الواحد والتمدد من الجزئيات المندرجة تحته ، وقد عرفوه بأنه الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالمدد دون الحقيقة في جواب ما هو . ولا أظنك بعد البيان السابق تحتاج إلى إيضاح شيء في تعريفه .

واعلم أن النوع قد يطلق ويراد به للماهية التي يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو ، سواء كانت الأفراد المندرجة تحته متفقة في حقيقتها أولاً ، ويسى نوعاً إضافياً ، فالإنسان نوع لأنه يقال عليه وعلى الفرس جنس في جواب ما هما وهو الحيوان ، والحيوان نوع أيضاً لأنه يقال عليه وعلى الفجر جنس في جواب ما هما وهو

الجسم النامي ، والجسم النامي نوع أيضا لانه يقال عليه وعلى الحجر جنس في جواب ما هما وهو الجسم . وعلى هذا فالنوع الاضافي ثلاثة أقسام : نوع الأنواع ، أو النوع السافل ، وهو مالا نوع تحته ، وفوقه الأنواع . والنوع المتوسط ، وهو ما فوقه نوع وتحته نوع . والنوع العالى ، وهو مالا نوع فوقه وتحته الأنواع . وعلى قياس ما سبق في الجنس يمكن أن يزداد رابع هو النوع المفرد ، وهو الذى لا جنس فوقه ولا نوع تحته وان لم يكن له مثال معروف ، ولكن القسمة العقلية تحتمله ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(وإما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب
أى شيء هو في ذاته وهو الذى يميز الشيء عما يشاركه في
الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ويرسم بأنه
كلى يقال على الشيء في جواب أى شيء هو في ذاته)

هذا هو القسم الثالث من أقسام الذات ، لأن الداخلة في ماهية
الشيء إما أن يكون تمام الماهية التى لا تهايز الا بالمشخصات الجزئية
أو لا يكون كذلك . فالأول هو النوع . والثانى - وهو مالا يكون تمام
الماهية - فهو اما أن يكون تمام المشترك بينها وبين ماهية أخرى تخالفها
أو لا يكون ، فالأول هو الجنس ، والثانى هو الفصل ، وهو اذا لم

يكن الجزء الذي يرجع اليه الاشتراك، فحتم أن يكون هو الجزء الذي يرجع اليه امتياز الماهية عن غيرها وهو المطلوب .

وقد علمت مما سبق أن الذاتى الذى يقال فى جواب ما هو إنما هو الجنس والنوع فقط ، أما النوع فلأنه تمام ماهية الجزئيات المنفصلة الحقيقية . وأما الجنس فلأنه تمام ماهية الجزئيات المختلفة الحقيقية ، فما يكون ذاتياً - ولا يصلح للجواب عن السؤال بما هو لافى حال الاتفاق ولا فى حال الاختلاف - يجب أن يقال فى جواب أى شىء هو فى ذاته للأبنة الجزء الذاتى المميز ، وقد سبق لك أن أى شىء هو يستل بها عن المميزات ، فالفصل اذن هو السكلى الداخلى فى الماهية الذى يميزها عما يشاركها فى جنسها ، كالناطق بالنسبة الى الانسان ، فان الانسان مركب من جزئين هما : الحيوان والناطق ، فالحيوان هو الجزء المشترك بين الانسان والفرس والجمار وبقية أنواع الحيوان ، والناطق هو الجزء الثانى الذى يميزه عن جميع ما يشاركه فى هذا الجنس ، وقد عرفوه بأنه السكلى الذى يقال على الشىء فى جواب أى شىء هو فى ذاته .

واعلم أن الفصل نوعان : قريب وبعيد ، فالقريب هو الذى يميز الشىء عن جميع ما يشاركه فى جنسه القريب ، كالناطق بالنسبة الى الانسان ، فهو فصل قريب ، لانه يميز الانسان عن كل ما يشاركه

في جنسه القريب وهو الحيوان ، وكلحساس بالنسبة الى الحيوان ،
فانه قريب لانه يميز الحيوان عن كل ما يشاركه في جنسه القريب وهو
الجسم النامي . والبعيد هو الذي يميز الشيء عن بعض ما يشاركه في
جنسه البعيد ، كالتامى والحساس بالنسبة الى الانسان ، فان التامى
يميزه عن الجراد الذي يشاركه في جنسه البعيد الذي هو الجسم ،
ولكن لا يميزه عن الشجر والفرس اللذين يشاركانه أيضاً في هذا
الجنس البعيد ، والحساس يميز الانسان عن الشجر ولا يميزه عن
الفرس الذي يشاركه في الجسم النامي .

وربما خطر لك أن تقول: ان النوع كالانسان يميز زيدا عما يشاركه
في الحيوان، وان الجنس كالحيوان يميزه أيضاً عن بعض ما يشاركه في
الجسم النامي، والجسم النامي يميزه أيضاً عن بعض ما يشاركه في الجسم
المطلق، فالمنطقة لا يرضون أن يقال واحدهن هذه الثلاثة في جواب
أى شيء هو في ذاته كما يقال الفصل . فأقول لك آفة العلم النسيان .
ألم أقل لك في صدر الكلام: ان مميز الشيء هو الذي يكون المرجع
في التمييز اليه كما أن المشترك بين الماهيات هو الذي يكون المرجع
في الاشتراك اليه، فالانسان وان مبرزداً عن الفرس الا أن المرجع في
التمييز الى المناطق لا الى جملة منها، والحيوان وان ميزه أيضاً عن
الشجر والحجر الا أن المرجع في التمييز الى الحساس لا الى جملة منها

والجسم النامي وان مبهزه عن الحجر الا أن مرجع التمييز الى النامي وحده لا الى مجموع الكلمتين، وما يقال في تمييز الأتواع والأجناس يقال مثله في اشترك الفصول فان الحساس مشترك بين الأتسان والفرس ولكنّه ليس مرجع الاشترك وحده بل هو الجسم النامي فالشترك بين الأتسان والفرس هو مجموع معنى الحيوان الذى من جملة أجزائه الحساس فليس الحساس تام المشترك وإنما هو جزء منه ولولا هذه الاعترافات لتشابهت الأقسام وضاعت قائمة التقسيم فاحتفظ بما يلقى اليك ولا تكن من الغافلين

(وأما المرضى فاما أن يتمتع انفكاكه عن الماهية وهو المرض اللازم أو لا يتمتع وهو المرض المفارق وكل واحد منهما اما أن يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للأتسان وترسم بأنها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً، واما أن يتم حقائق فوق واحدة وهو المرض العام كالتنفس بالقوة والفعل بالنسبة للأتسان وغيره من الحيوانات ويرسم بأنه كلى يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً)

الكلية الخارج عن الماهية إن امتنع انفكا كما عنها فهو العرض
اللازم ، كزوجية بالنسبة الى الأربعة ، والفردية بالنسبة للخمسة ،
فان الزوجية والفردية أعراض لازمة للأربعة والخمسة ، لا يمكن أن
يوجد في الخارج ولا في الدهن أربعة ليست زوجاً ، ولا خمسة ليست
فرداً ، وإن لم يمتنع انفكا كما عن الماهية فهو العرض المفارق ،
كالآكل والشارب والنائم والمصلي والصائم بالنسبة للإنسان ، فان
الآكل ومامه أعراض مفارقة لحصولها في بعض الأحيان دون
بعض ، وكل واحد من العرض اللازم والعرض المفارق ان يختص
بحقيقة واحدة فهو الخاصة ، كالضحك بالقوة للإنسان ، فانه عرض
لازم للإنسان ، اذ لا يوجد في الدهن ولا في الخارج انسان ليس
ضاحكاً بالقوة . وكالضحك بالفعل للإنسان ، فان الضحك بالفعل
حما يختص بالانسان ، ويتصف به في بعض الأحيان دون بعض ، وترسم
الخاصة بأنها كلية تقال وتحمّل على ما تحتمل حقيقة واحدة قولاً عرضياً .
وان كان العرض اللازم والعرض المفارق متحققاً في أكثر من حقيقة
واحدة فهو العرض العام ، كالمتنفس بالقوة ، فان المتنفس يحتمل على
الانسان وعلى الفرس وعلى غيرهما من أنواع الحيوانات ، فهو عرض
عام ، ولا يوجد في الدهن ولا في الخارج حيوان ليس متنفساً بالقوة ،
خبر من الأعراض العامة اللازمة ، كالمتنفس بالفعل فانه عرض عام

كما سبق ومفارق ، لأن بعض أفراد الحيوان يستطيع أن يجبس نفسه زمناً ما ، ويرسم العرض العام بأنه كلى يقال على ماتحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً .

فهذه جملة أنواع المفهومات الكلية التي يمكن صدقها على الأفراد المتدرجة تحتها وحملها عليها، فإذا أنت عرفت نسبة الكلى الى الأفراد المتدرجة تحتها، وتحققت أنه جنس اذا كان تمام المشترك بين الماهيات المختلفة التي يصدق عليها ، وأنه فصل اذا كان الجزء الذي يرجع اليه التمايز بين الأفراد التي تحتها وبين ماهية أخرى، وانه نوع اذا كان تمام ماهية أفرادها التي لا يمتاز واحد منها عن الآخر الا بالمشخصات الجزئية، وأنه خاصة اذا كانت الأفراد التي يصدق عليها متفقة الحقيقة وكان خارجاً عن حقيقتها ، وأنه عرض عام اذا كانت أفرادها مختلفة الحقائق وهو خارج عنها . اذا عرفت ذلك كله هان عليك أن تسلك سبيل اكتساب التصورات المجهولة لك من التصورات المعروفة عندك اذا ترتيبها الترتيب الذي يرشدك اليه العلم بما يتضمنه الباب الآتي . والله يعصمك من الزلل ؛ ويلهمك الصواب في القول والعمل .

(القول الشارح)

أى القول الذي يشرح الماهية ويوضحها؛ فإذا كنت تجهل معنى الانسان وطلبت علم معناه؛ فالقول الذي يشرحه لك ويوضحه هو

قولنا : الحيوان الناطق مثلاً . ولكي يتمكن الانسان من شرح
الماهية المجهولة حتى تصير معلومة عنده يجب أن يبحث عن أجزائها
وخصائصها ، ثم يؤلف مما اجتمع لديه قولاً شارحاً للماهية التي يطلبها
وطريق ذلك أن يبحث أولاً عما نشترك فيه الماهية مع غيرها من
الماهيات الأخرى ، ثم يضم اليه ما يختص بها ولا يوجد في غيرها
لنتميز عنده التميز الذي يطلبه ولا تلتبس بسواها . فالتميز الماهية
في التعريف عن كل ماسواها لا تكون معروفة بالمعنى الذي تطمئن
اليه القلوب؛ فتارة يكون ذلك المميز ذاتياً ، كالفصل القريب . وتارة
يكون فرضياً ، كالخاصة . وبهذا الاعتبار تنوع المرفقات كما ستعرفه
(الحد قول دال على ماهية الشيء وهو الذي يتركب
من جنس الشيء وفصله القريبين كالحیوان الناطق بالنسبة
الى الانسان وهو الحد التام، والحد الناقص وهو الذي يتركب
من جنس الشيء البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة
الى الانسان)

إذا جهلت شيئاً وطلبت مرفقه جئت بالقول الدال على ماهيته .
ولا شك أن القول القوي يدل على تمام ماهية الشيء يلزم أن يكون
مؤلفاً من جزئين : الأول تمام المشترك بينهما وبين ما عدها من الماهيات

الأخرى ، وهو الجنس القريب كالحيوان في تعريف الانسان ، فانه تمام المشترك بينهما وبين الحجر والشجر والفرس ، ولو جئت مكانه بالجسم لنقص منه النامي الذي يشارك فيه الشجر ، ونقص منه الحساس الذي يشارك فيه الفرس ، أو لو جئت مكانه بالجسم النامي لنقص منه الحساس الذي يشارك فيه الفرس . الثاني المميز الذاتي الذي يميزه عن جميع ماعداه ، وهو الفصل القريب كالناطق في تعريف الانسان ، فان الفصل البعيد لا يحصل به التمييز المطلوب . فالذي يدل على ماهية الشيء دلالة تامة لا تقص فيها يسى حداً ، ويتركب من جنس الشيء وفصله القريبين ، ويخص باسم الحد التام ، فان نقص من أجزاء الماهية شيء ، وكان المميز لها عن جميع ماعداها ذاتياً سمي حداً ناقصاً . فمدارك المعرفة حداً أن يكون المميز عن جميع الأفعال ذاتياً . فالفصل القريب اذا لم يكن معه الجنس القريب حد ناقص ، كالجسم الناطق ، والنامي الناطق ، والحساس الناطق ، بل والماشي الناطق ، والضحك الناطق ، والناطق وحده في تعريف الانسان . كل ذلك حد ناقص . لأن الناطق والضحك والماشي وان دل على الحيوان ، وكذلك الحساس وان دل على الجسم النامي ، وكذلك النامي وان دل على الجسم بطريق الالتزام ، فان دلالة الالتزام على أجزاء المعرفة لا عبرة بها في التعاريف التي يقصد منها شرح الماهيات وتحصيل أجزائها المجهولة .

(والرسم التام هو الذى يتركب من جنس الشئ ،
القريب وخواصه اللازمة له كالحيوان الضاحك فى تعريف
الانسان ، والرسم الناقص وهو الذى يتركب من عرضيات
تختص بجلتها بحقيقة واحدة كتولنا فى تعريف الانسان انه
ماش على قدميه عريض الأظفار بآدى البشرة مستقيم القامة
ضحاك بالطبع)

قد أسلفنا لك أن معرف الماهية يجب أن يكون مشتملا على
ما يميزها عن جميع ما عداها ، وأن المميز إما ذاتى ، وإما عرضى ،
وأنه متى كان المميز ذاتياً فالمعرف حد تام ان اشتمل على جميع أجزاء
الماهية التى يشاركه فيها غيره ، وناقص ان فقد منها شيئاً . أما اذا
كان المميز فى المعرف عرضياً فالأجدر به أن يسمى رسماً ، لأن
رسم الدار أنرها وعلامتها ، والأعراض كالأثار للمروضات ، فان
اشتمل التعريف على تمام المشترك بين الماهية وبين جميع ما عداها -
وهو الجنس القريب - وكان مبرزه عن جميع الأغيار عرضياً فهو رسم
تام ، كالحيوان الضاحك فى تعريف الانسان . فان الحيوان جنسه
القريب والضاحك خاصته التى لا توجد فى غيره ، وان لم يشتمل على
الجنس القريب فهو رسم ناقص ، فالرسم الناقص ما كان يميز الماهية

فيه عن كل ماعداها عرضياً ولم يشتمل على الجنس القريب ، كالجسم
النامي الضاحك ، والجسم الضاحك ، والنامي الضاحك ، والحساس
الضاحك ، بل والضاحك وحده ، والأعراض التي يختص مجموعها —
لاكل واحد منها — بحقيقة واحدة ، كقولنا في تعريف الانسان : انه
ماش على قدميه ، عريض الاظفار بادي البشرة ، مستقيم القامة ،
ضحاك بالطبع . فان ماعدا الاخير منها لا يختص واحد منها بالانسان ،
ولكن مجموع تلك العوارض لا يوجد في غيره

فها أنت قد عرفت الفرق بين ذاتيات الماهية وعرضياتها ،
وعرفت قانون التحليل والتركيب في أجزائها ولوازمها ، فاذا عرض
لك مجهول تصورى وطلبت معرفته فـلك طريق معرفته من هذه
السبل توفيق الى الصواب باذن الله تعالى . واحذر أن تشبه عليك
العرضيات بالذاتيات ، والفصول البعيدة بالاجناس ، فنضع العرض
العام أو الفصل البعيد موضع الجنس ، وتضع الخاصة موضع الفصل
القريب . والله يتولى هداك ويلهمك الرشاد .

والى هنا وقف القلم عن الكلام في القسم الاول من المنطق وهو
مباحث التصورات ، وسنشرع بمونة الله وتوفيقه في القسم الثاني
منه وهو مباحث التصديقات ، والله يتولى هدايتنا أجمعين

(القضايا)

(القضية قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب)
أسلفنا لك أن المركب ناقص ، كغلام زيد . وتام انشائي ه
كطالع درسك ولا تهمل في الطلب . وخبري ، كفهت المسئلة
والجباء من الايمان . ويسى المركب التام الخبرى خبراً وقضية .
فالقضية هي المركب التام الذى يصح أن يقال لقائله انه صادق فيه
أو كاذب ، كما تقول طالمتُ الدرس ، فهذا مركب لانه قد قصد بجزئه
الدلالة على جزء معناه ، وتام لانه قد أفاد فائدة يحسن السكوت عليها
ويصح أن يقال لك صدقت فيه اذا كنت في الواقع طالمت درسك
وأن يقال لك كذبت فيه اذا كنت في الواقع لم تطالعه . وكما
تقول « الشمس طالمة » فهذا مركب وتام ويصح أن يقال لقائله صدقت
اذا قال هذا القول نهراً ، وأن يقال له كذبت اذا قال ذلك ليلاً .
فالفرق بين الخبر والانشاء أن الانشاء لا يصح أن يقال لقائله صدقت
ولا كذبت كمن قال لك اقرأ هذا الكتاب ولا تشغل بالابنيتك
فان الامر والنهى لا يدلان على وقوع شئ حتى يقبل التصديق
والتكذيب بخلاف الخبر الدال على ذلك . (فان قلت) انا نجد من
الأخبار ما يجب أن يقال لقائله صدقت كقول الله تعالى (ان الدين
هند الله الاسلام) وكقوله صلى الله عليه وسلم (إنما الاعمال بالنيات) الى

آخر ما ورد في الكتاب والسنة النبوية من الأخبار ، وكالأخبار
البديية الصدق كالماء فوقنا والأرض تحتنا، وأنا نجد من الأخبار
ما يجب أن يقال لقائله كذبت كالأخبار المعروف كذبتها بالبدهة
نحو الأربعة نصف الواحد فكيف تقولون ان الخبر هو ما يصح أن
يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب (قلت)

أراك لم تحسن فهم ما قدمته لك . ألم أقل لك ان الانشاء
هو ما لا يقبل التصديق ولا التكذيب والخبر بخلافه فني صح أن
تقول لقائل صدقت فالقول خبر وقضية، ومتى صح أن تقول له كذبت
فالقول خبر وقضية أيضاً وهذا هو المطابق لما عرفناه الشيخ الرئيس
في النجاة حيث قال « والقضية والخبر هوكل قول فيه نسبة بين شيئين
يحيث يتبعه حكم صدق أو كذب » انتهى ، ولا يلزم أن يكون القول
الواحد بسينه محتملا للصدق والكذب وان كان المتأخرون من
المناطق ذهبوا الى هذا وتكلفوا تصحيح التعريف بزيادة قيد فيه
فقالوا المراد أنه يحتمل الصدق والكذب في ذاته بقطع النظر عن
قائله مثلاً ، وأنت اذا أوصفت وجدانك أيقنت بانه لاداعي الى هذا
التأويل والله اعلم بالصواب .

(وهي إما حامية كقولنا زيد كاتب، وإما شرطية متصلة
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما شرطية

متفصلة كقولنا إما أن يكون المدد زوجاً أو فرداً، والجزء
الاول من الحلية يسمى موضوعاً والثاني محمولاً، والجزء الاول
من الشرطية يسمى مقدماً والثاني تالياً .

أسلفنا لك أن القضية هي المركب التام الذي يصح أن يقال تمامه
انه صادق فيه او كاذب وكل مركب تام خبرى لا بد أن يكون بين
جزئيه نسبة تربط احدهما بالآخر ارتباطاً يجعلها كالشيء الواحد
نحو زيد كاتب فزيد وكاتب هما الجزآن اللذان تأنف منها هذا
المركب وبين هذين الجزئين نسبة ربطت أحدهما بالآخر حتى أديت
معنى واحداً وهو نبوت الكتابة لزيد، فهذه النسبة الرابطة بين
الجزئين ان كانت تنفيذ اتحاد الجزئين بحيث يكون أحدهما هو الآخر
أو ليس هو الآخر فالنسبة حملية ويقال للمركب قضية حملية، فهي التي
حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلب نبوته له، كما في المثال السابق
فان النسبة التي بين زيد وكاتب تنفيذ أن زيدا هو الكاتب وأنهما اتحدا
بحيث صار أحدهما هو الآخر ويسمى جزؤها الأول وهو المسند اليه
موضوعاً ويسمى جزؤها الثاني وهو المسند محمولاً، وإن كانت تلك النسبة
الرابطة لا تنفيذ اتحاد الجزئين ولكنها تنفيذ أن وجود أحد الجزئين
بالنسبة للآخر كالشرط الذي يتوقف على وجوده وجود المشروط أو
تنفيذ في ذلك فهي شرطية اتصالية ويقال للقضية شرطية متصلة كقولنا

إن كانت الشمس طالمة فالنهار موجود، فإن النسبة التي بين قولنا الشمس طالمة وبين قولنا النهار موجود لا تفيد أن أحدهما هي الأخرى ولكنها تفيد أن وقوع الأولى يستلزم وقوع الثانية، وأنه كالشرطية، فهي التي حكم فيها بصدق قضية أولاً صدقها على تقدير صدق قضية أخرى. وإن كانت تلك النسبة الرابطة تفيد التنافر أو رفع التنافر بين جزئيهما فهي شرطية انفصالية، كقولنا: إما أن يكون المدد زوجاً، وإما أن يكون المدد فرداً. فإن النسبة الرابطة التي بين قولنا المدد زوج، وبين قولنا المدد فرد تفيد التنافر والعناد بين الطرفين وهما في هذا المثال لا يجتمعان فيكون المدد زوجاً وفرداً ممّا ولا يرتفعان فيكون لا زوجاً ولا فرداً، فهي التي حكم فيها بالتناقض بين طرفيهما أو بسلب ذلك التناقض. والجزء الأول من الشرطية متصلة كانت أو منفصلة يسمى مقدماً. وهو في المتصلة ما يسميه النحاة شرطاً. والجزء الثاني من الشرطية مطلقاً يسمى تالياً. وهو في المتصلة ما يسميه النحاة جواباً وجزءاً - وستنضح لك الحليات والمنصلات والمنفصلات في الفصول الآتية إن شاء الله.

(والقضية إما موجبة كقولنا زيد كاتب، وإما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب)

القضية مطلقاً، حلية كانت أو شرطية متصلة، أو شرطية منفصلة،

تنقسم الى موجبة وسالبة . أما الحلية فان كان الحكم فيها بثبوت
المحمول للموضوع فهي ، موجبة كقولنا زيد كاتب ، وفهمت المسألة ،
وعبد الله قوله الحق . فهذه كلها قد حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع فهي
موجبة . وان كان الحكم فيها بسلب ثبوت المحمول للموضوع فهي
سالبة ، كقولنا : زيد ليس بكاتب ، ولا يفلح المهمل ، والكاذب لا خير
فيه ، فهذه كلها قد حكم فيها بسلب ثبوت المحمول للموضوع فهي سالبة .
وأما الشرطية المتصلة فان كُن الحكم فيها بصدق قضية على تقدير
صدق قضية أخرى فهي متصلة موجبة كقولنا : ان نجح الطالب في
الامتحان استحق المكافأة ، وان أصلحت ما بينك وبين الله أصلح
الله ما بينك وبين الناس ، وان تؤمنوا وتتقوا فلکم أجر عظيم ، فهذه
كلها قد حكم فيها بصدق قضية ونحققها وهي التالي على تقدير صدق
المقدم ونحققه بمعنى أنه اذا وجد المقدم وجد التالي فهي متصلة
موجبة . وان كُن الحكم فيها بسلب تحقق التالي على تقدير تحقق
المقدم فهي سالبة يعني أن الاتصال بين المقدم والتالي ثمنى
كقولنا : ليس ان كانت الشمس طالمة فالليل موجود أى أنه
لا تلازم ولا اتصال بين طلوع الشمس ووجود الليل . وأما الشرطية
المنفصلة فان كان الحكم فيها بالتنافي بين طرفيها فهي منفصلة موجبة
كقولنا : اما أن يكون العدد زوجا واما أن يكون فرداً وكقولنا : اما

أن تتفرغ لطلب العلم مع تقوى الله وإما أن تنصرف الى بلدك، ففي الأول قد حكنا بالتنافي بين زوجية العدد وفرديته وفي الثاني بين التفرغ لطلب العلم مع التقوى والانصراف الى البلد فهي موجبة . وان كان الحكم فيها بسلب ذلك التنافي بين العرفين فهي سالبة كقولنا : ليس اما أن يكون العدد زوجا واما أن يكون أربعا فانه حكم فيها بسلب التنافي بين الاربعة والزوجية وكقولنا ليس إما أن تكون قهبا أو منطويا فانه قد حكم فيها بسلب التنافي بين كونك قهبا ومنطويا (وكل واحدة منهما إما مخصوصة كما ذكرنا ، وإما مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب ، وإما جزئية مسورة كقولنا بهض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب . وإما أن لا يكون كذلك وتسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب)

القضية الخلية - موجبة كانت أو سالبة - تنقسم الى أربعة أقسام لأن موضوعها اما كلي أو جزئي فان كان موضوعها جزئيا فهي مخصوصة وشخصية كقولنا : سام زيد ، وزيد صائم في الموجبة وما كذبت وما أنا بكاذب في السالبة وان كان موضوعها كليا فان كان الحكم فيها على كل فرد من أفرادها صريحا فهي كلية مسورة وسورها

في الموجبة «كل» وجميع ونحوهما وفي السالبة «لا شيء» ونحوها كقولنا:
كل نفس بما كسبت رهينة . وكل من عليها فإن ، في الموجبة
ولا شيء من الانسان بحجر . ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق في
السالبة ، وان كان الحكم فيها على بعض الافراد صريحاً فهي جزئية
مسورة وسورها في الموجبة «بعض» ونحوها . وفي السالبة «ليس كل
وليس بعض وبعض ليس» كقولنا : بعض الطلاب يحفظ ألفية ابن مالك
وبعض الطلاب يدرس المنطق في الموجبة وبعض الطلاب لا يحفظ
الالفية وبعض الطلاب لا يدرس المنطق في السالبة ، وان لم يصرح
بالحكم فيها على الكل ولا على البعض فهي مبهمة كقولنا: عالم قريب
يملا طباق الارض علماً ، ورب الدار أدري بما فيها في الموجبة ، ولا
يلدغ المؤمن من جحر مرتين (وليس الكريم على القناء محرم) في السالبة.
والشرطية، متصلة كانت أو منفصلة ، موجبة أو سالبة ، كالحلية تنقسم
الى هذه الأقسام الأربعة ، لأن الحكم بالاتصال والانفصال ان
كان في زمان معين وفي حالة مخصوصة فهي شخصية ومخصوصية ،
كقولنا : إن جنتي الآن أكرمك ، وأنت الآن إما متوضوء
وإما غير متوضوء ، في الموجبة متصلة أو منفصلة ، وليس إن ذرتي
الآن أهينك ، وليس إما أن تطالع الآن درسك وإما أن تكون
في المسجد في السالبة . وان كان في جميع الأزمان والاحوال

التي يمكن اجتماعها مع المقدم ، فهي كلية وسورها في المتصلة الموجبة
 كلما متى ومهما ونحوها ، وفي المنفصلة الموجبة دائماً ، وفي سالتبهما
 ليس البتة ، كقولنا : كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله ، ودائماً
 إما أن تكون الشمس طالمة وإما أن يكون الليل موجوداً في الموجبة
 وليس البتة ان كان هذا الشخص حيواناً فهو حجر ، وليس البتة
 إما أن يكون هذا الكتاب شرح لإساغوجي أو في علم المنطق ،
 في السالبة ، وان كان في بعض الازمان والأحوال فهي جزئية ،
 وسورها في الموجبة ، متصلة كانت أو منفصلة ، قد يكون ، وفي سالتبهما
 قد لا يكون وفي المتصلة خاصة ليس كلما وليس متى ونحوهما وفي المنفصلة
 ليس دائماً كقولنا : قد يكون اذا كنت من الطلاب أمرت بتلقي علم
 للناطق وقد يكون إما أن يكون فرض الرجل في التركة الربيع وإما
 أن يكون فرضه النصف في الموجبة وقد لا يكون اذا كنت من الطلاب
 أمرت بتلقي المنطق وقد لا يكون إما أن يكون فرض الرجل في التركة
 الربيع وإما أن يكون فرضه النصف في السالبة وان أهمل الحكم عن
 بيان شخصية الأزمان والأحوال وكتبتها وجزئتها فهي مهملة نحو
 « وان عاقبتهم فمأقبا بمثل ما عوقبتهم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين »
 وإما أن تكون الصلاة جهرية وإما أن تكون سرية في الموجبة
 وليس ان كنت على طهارة حرمت عليك الصلاة وليس إما أن

تكون صلاتك ذات ركوع واما أن تكون ذات سجود في السالبة
(والمتصلة إما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالمة
فالنهار موجود . وإما اتفافية كقولنا ان كان الانسان ناطقه
فالحمار ناهق)

قد علمت ان الشرطية المتصلة هي التي حكم فيها بصدق قضية
وهي التالي ان كانت موجبة أو لا صدقها ان كانت سالبة على تقدير
صدق قضية أخرى وهي المقدم فهذه المتصلة ان كان بين مقدمها وتاليها
علاقة ورابطة توجب استلزام تحقق التالي عند تحقق المقدم فهي لزومية
كقولنا ان كانت الشمس طالمة فالنهار موجود فان بين طلوع الشمس
ووجود النهار علاقة توجب تحقق أحدهما عند تحقق الآخر وهي العلية
لان المقدم علة للتالي ومتى وجدت العلة وجد المعلول وكقولنا : ان كان
هذا الشراب خراً فهو حرام فان كونه خراً علة للحرمة وان لم يكن بين
مقدمها وتاليها علاقة توجب تحقق أحدهما عند تحقق الآخر ولكن
اتفق أنهما متوافقان في الصدق فهي اتفافية كقولنا : ان كان الانسان
ناطقاً فالخمار ناهق فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الخمار
ولكن اتفق أن الانسان ناطق وأن الخمار ناهق وكقولنا : ان كنت
من بيت اهلانة فأنا من بيت النبوة وكقولك : ان كنت تاجرراً فأنا

طالب علم وإن كنت مشغلاً بعلوم الدنيا فأنا مشغول بعلوم الدين
فهذه لا تلازم بينها وإنما هي من قبيل الاتفاق فقط

(والمنفصلة إما حقيقية كقولنا العدد إما زوج وإما فرد
وهي مانعة الجمع والخلو معاً، وإما مانعة الجمع فقط كقولنا هذا
الشيء إما أن يكون شجراً أو حجراً، وإما مانعة الخلو فقط
كقولنا زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا يفرق)

قد علمت أن الشرطية المنفصلة هي التي حكم فيها بالتنافي بين
طرفيها إن كانت موجبة أو سلبية ذلك التنافي إن كانت سالبة، فهذه
المنفصلة إن كان الحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقاً وكذباً فهي
الحقيقية والمراد بتنافي طرفيها صدقاً أن لا يجتمعا في الصدق والتحقق
وبتناقضهما كذباً أن لا يرتفعا معاً، فقولك إما أن يكون هذا المدد زوجاً
وأما أن يكون فرداً منفصلة حقيقية لأن قولك هذا المدد زوج وهذا
المدد فرد لا يمكن صدقهما على شيء واحد بحيث يكون زوجاً وفرداً
معاً ولا يمكن ارتفعا عن شيء واحد بحيث يكون غير زوج وغير
فرد معاً فهي مانعة جمع ومانعة خلو معاً، وتركيب من الشيء وتقيضه
أو المساوي لتقيضه، فالركبة من الشيء وتقيضه كقولنا إما أن يكون
هذا الشيء إنساناً وإما أن لا يكون إنساناً وكقولنا إما أن يكون هذا

الكتاب في علم المنطق وإما أن لا يكون في علم المنطق، وكقولنا إما أن تكون طالب علم وإما أن لا تكون طالب علم. والمركبة من الشيء والمساوي لتقيضه كالمثال الأول فإن تقيض الزوج لازوج وهو يساوي الفرد وكذلك الفرد تقيضه لا فرد وهو يساوي الزوج. وإن كان الحكم فيها بالتناقض بين طرفيها صدقاً فقط فهي مانعة الجمع وتركيب من الشيء والأخص من تقيضه كقولنا إما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً فإن الشيء لا يكون شجراً وحجراً معاً فهما متنافيان صدقاً، وقد يرتفعان معاً فيكون الإنسان مثلاً لأن تقيض الشجر لا شجر وهو صادق بالحجر والإنسان مثلاً فالحجر أخص من تقيض الشجر الذي هو لا شجر، وكقولنا إما أن تكون من المصلين وإما أن تشتغل بمطالعة درسك فهذان لا يجتمعان وقد يرتفعان كما إذا كنت قائماً مثلاً. وإن كان الحكم فيها بالتناقض بين طرفيها كذباً فقط أي لا يرتفع طرفاها معاً فهي مانعة الخلو وتركيب من الشيء والأعم من تقيضه كقولنا إما أن تكون هذه المسئلة من المنطق وإما أن لا تكون من قسم التصديقات فهذه مانعة خلو فقط لأن طرفيها لا يرتفعان إذ لو ارتفعا لمكانت من التصديقات وليست من المنطق ويجوز اجتماعهما إذا كانت من قسم التصورات وقد تركبت من الشيء والأعم من تقيضه فإن تقيض كونها من المنطق أنها ليست من المنطق وكونها ليست من قسم

التصديقات أعم من كونها ليست من المنطق لشموله قسم التصورات،
وكقولنا اما أن تكون من طلبة العلم الشريف واما أن لا تكون من
طلبة الجامع الأزهر فهذان لا يرتفعان إذ لو ارتفعا لكان من طلبة
الجامع الأزهر وليس من طلبة العلم الشريف ويجوز اجتماعهما بأن
يكون من طلبة العلم في مشيخة الأسكندرية، وكقول المصنف: زيد إما
أن يكون في البحر وإما أن لا يفرق فهذان لا يرتفعان إذ لو ارتفعا
لفرق وهو في البر ويجوز اجتماعهما إذا كان في البحر ولم يفرق
(وقد تكون المنفصلات ذوات أجزاء كقولنا العدد

إما زائد أو ناقص أو مساو)

قد علمت أن المنفصلة الحقيقية تتركب من قضيتين احدهما
تناقض الأخرى أو تساوى تقيض الأخرى وأن مانعة الجمع تتركب
من قضيتين احدهما أخص من تقيض الأخرى وأن مانعة الخلو
تتركب من قضيتين احدهما أعم من تقيض الأخرى وينبغي أن تعلم
الآن أن الانفصال الحقيقي كما يصحح أن يتركب من طرفين أحدهما
تقيض الآخر أو مساوى تقيضه يصحح أن يتركب من جملة أطراف
مجموعها يساوى الشيء وتقيضه، فهلك اما أن يكون الكلى ذاتيا وإما
أن يكون غير ذاتي يمدل قولك اما أن يكون الكلى جنسا وإم
أن يكون فصلا واما أن يكون نوعا واما أن يكون خاصة واما أن

يكون عرضاً عاماً ، لأن الانفصال في القضية لم يقصد أن يكون بين جزئين منها فقط وانما أريد أن يكون بين جملة أجزائها وجملة أجزائها لا يجمع في الصدق ولا في الكذب ، فهي اذن حقيقية مؤلفة من الشيء والمساوي لنقيضه ، وكقول المصنف العدد اما زائد أو ناقص أو مساو والمراد بالزيادة والنقصان والمساواة أن يكون ما اشتمل عليه العدد من الكسور التي هي النصف والثالث والرابع والخمس والسادس والسبع والثمن والتسع والعشر مساوية له أو أقل منه أو أكثر ، فالأربعة عدد ناقص لأن له نصفاً وربما فقط وهي ثلاثة ، والسته عدد مساو لأن له نصفاً وثلاثاً وسدساً وهي ستة ، والاثناعشر عدد زائد لأن له نصفاً وثلاثاً وربما وسدساً وهي خمسة عشر ، فالزيادة والنقصان والمساواة تمدل الشيء وتقيضه فاذا ألفت منها قضية واحدة كانت منفصلة حقيقية وكما يتركب الانفصال الحقيقي من أكثر من جزئين كذلك تتركب مائة الجمع فقط ومائة انطلو فقط من ثلاثة أجزاء فأكثر كما تقول في مائة الجمع اما أن يكون هذا الكلي جنساً واما أن يكون فصلاً وإما أن يكون نوعاً فجموع هذه الثلاثة لا يجمع وقد يرتفع اذا كان خاصة أو عرضاً عاماً وكما تقول في مائة انطلو اما أن تكون من حلة كتابه الله تعالى وإما أن تكون من طلبية العلم الشريف واما أن لا تكون من طلبية الجامع الأزهر فهذه الثلاثة يميز اجباها صدقاً اذا كان من طلبية مشيخة

الاسكندرية ومن حفاظ القرآن الكريم ولا يجوز اجتماعها كذبا فان ارتقاها يستلزم أن يكون من طلبة الأزهر وليس من حملة كتاب الله ولا من طلبة العلم الشريف. وبالجملة فالمدار في المنفصلات على أن يكون بين مجموع القضايا التي تتألف منها المنفصلة تناف إما في الصدق فقط أو في الكذب فقط أو فيهما معا، ولا عبرة بمدد القضايا التي تتألف منها هذه المنفصلات، وإنما اقتصرنا على ذكر القضيتين لأن ذلك هو أقل ما يمكن أن تتألف منه قضية منفصلة. والله أعلم بالصواب.

(التناقض)

(هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته أن تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب، زيد ليس بكاتب)

أنت تعلم بالبدهة أن الحكم الايجابي كقولك أنا كاتب يناقض الحكم السلبى كقولك ما أنا بكاتب ولست كاتباً ولكن ليس كل اختلاف بالايجاب والسلب بين قضيتين يكون تناقضاً، فان قولك زيد كاتب وبكر ليس بكاتب لا تناقض بينهما، وقولك أنا جائع، أنا لست متوضاً، لا تناقض بينهما. وإنما التناقض هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب، بحث يقتضى هذا الاختلاف أن تكون

احدهما صادقة والأخرى كاذبة ، وأن يكون هذا الاقتضاء راجعاً الى ذات الاختلاف بالإيجاب والسلب لا الى شيء آخر . فقولك زيد انسان ، زيد ليس بانسان ، من قبيل التناقض لأن هاتين القضيتين قد اختلفتا بالإيجاب والسلب اختلافاً يقتضى لذاته أن تكون احدهما صادقة والأخرى كاذبة ، بخلاف قولك زيد انسان زيد ليس بناطق ، فانهما وان اختلفتا بالإيجاب والسلب اختلافاً يقتضى أن تكون احدهما صادقة والأخرى كاذبة ، إلا أن هذا الاقتضاء ليس راجعاً الى ذات الاختلاف بل مرجعه شيء آخر ، وهو أن الناطق والانسان متساويان فيما يصدقان عليه من الأفراد . فإيجاب أحدهما إيجاب للآخر وسلب أحدهما سلب للآخر ، فقولك زيد انسان يعدل قولك زيد ناطق ، وقولك ليس بناطق يعدل قولك ليس بانسان ، فمن هنا جاء التناقض بينهما لا من مجرد اختلاف القضيتين في الإيجاب والسلب

(ولا يتحقق ذلك إلا بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء والسكل والشرط نحو زيد كاتب زيد ليس بكاتب)

قد عرفت أن التناقض هو اختلاف قضيتين في الإيجاب والسلب بحيث يقتضى هذا الاختلاف اقتضاء ذاتياً أن تكون احدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة ، ولا يتحقق التناقض المعرف بهذا التعريف

الابعد اتفاق القضيتين في الموضوع ، فلا تناقض بين زيد قائم وبكر ليس بقائم ، وفي المحمول فلا تناقض بين زيد كاتب وزيد ليس بنائم ، وفي الزمان فلا تناقض بين زيد نائم ليلا وزيد ليس بنائم نهاراً ، وفي المكان فلا تناقض بين زيد موجود في المسجد وزيد ليس بموجود في السوق ، وفي الاضافة فلا تناقض بين زيد أب لعمرو وزيد ليس بأب لبكر ، وفي القوة والفعل فلا تناقض بين الخمر في الدن مسكر بالقوة ، الخمر في الدن ليس بمسكر بالفعل . وفي الجزء والكل فلا تناقض بين زيد قرأ بعض هذا الكتاب وزيد لم يقرأ كل هذا الكتاب . وفي الشرط فلا تناقض بين زيد يحل له دخول المسجد اذا كان طاهراً وزيد لا يحل له دخول المسجد اذا كان جنباً . فاذا اختلفت القضيتان في واحد من هذه المذكورات لم يكن بينهما تناقض . وليس مرادهم أن الاختلاف في غير هذه الاشياء عفو ، فانه لا تناقض بين قولك زيد يحسن التكلم باللغة العربية ، زيد لا يحسن التكلم باللغة الأجنبية ، ولا بين قولك عندي عشرون رطلاً سمناً ، وليس عندي عشرون رطلاً زيتاً . وهكذا ، بل انما ذكروا هذه الاشياء على سبيل التمثيل فقط ، والمقصود أن تتفق القضيتان ولا يوجد بينهما اختلاف في شيء أصلاً الا في الايجاب والسلب دون غيرهما . ماعدا الاختلاف في الكلوية والجزئية اللذين ذكرهما المصنف بقوله

(ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية، ونقيض
السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية ، فالمحسوران
لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية لان
الكليةتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء
من الانسان بكاتب، والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض
الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب)

قد عرفت ان القضية -حملية كانت او متصلة او منفصلة- تنقسم الى موجبة
وسالبة، وكل واحدة منهما تنقسم الى شخصية وكلية وجزئية وممهلة،
أما الشخصية فالتناقض فيها يتحقق بين القضيتين اذا اختلفتا بالايجاب
والسلب واتفقتا فيما عداه، فالموجبة الشخصية تقيض السالبة الشخصية،
وأما الكلية والجزئية فالتناقض فيها لا يتحقق بين القضيتين على
وجه الاطراد الا اذا اختلفتا في الايجاب والسلب وفي الكمية أيضاً
وافقتا فيما عداهما، فالموجبة الكلية انما تناقضها السالبة الجزئية
والسالبة الكلية انما تناقضها الموجبة الجزئية والمر في ذلك أن الحكم
قد يكون ثابتاً لبعض الأفراد دون بعض فلوجئنا بموجبة كلية
وأثبتنا فيها الحكم لكل الأفراد لكان كاذباً ولو جئنا مكاتها
يسالبة كلية وسلبنا الحكم فيها عن كل الأفراد لكان كاذباً أيضاً

كما لو قلنا كل ماء حلو فهذا الحكم كاذب لأن الحلاوة ثابتة لبعض الماء دون بعض، ولو جئنا مكانها بسالبة كلية وقلنا لاشيء من الماء يحلو لسكان كاذباً أيضاً لأن الحلاوة ثابتة لبعض الماء، فالكليتان كاذبتان في هذا المثال، ولكن لو جئنا في نقيض الموجبة الكلية بسالبة جزئية وقلنا بعض الماء ليس يحلو لسكان صادقاً ولو جئنا في نقيض السالبة الكلية بموجبه جزئية وقلنا بعض الماء حلو لسكان صادقاً، فنقيض الموجبة الكلية إنما هي السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية إنما هي الموجبة الجزئية، هذا هو السر في الكليتين، وأما السر في الجزئيتين فهو أن الحكم قد يكون ثابتاً لبعض الأفراد دون بعض فيصدق الحكم على البعض إيجاباً وبصدق سلباً مما فتصدق الجزئيتان كما في المثال السابق وكما في قولك بعض الطلاب حنفي وبعض الطلاب ليس بحنفي فالجزئيتان صادقتان في هذا المثال، ولو جئنا في نقيض الموجبة الجزئية بسالبة كلية وقلنا لاشيء من الطلاب بحنفي لسكان كاذبة ولو جئنا في نقيض السالبة الجزئية بموجبة كلية وقلنا كل طالب حنفي لسكان كاذبة، فالقضيتان المحصورتان أي المسورتان لا يتحقق التناقض بينهما مطرداً إلا إذا اختلفتا في الكمية - أي الكلية والجزئية - مع اختلافهما في الإيجاب والسلب واتفقتا فيما عدا ذلك: بقيت المهمة وحكمها حكم الجزئية لأنها في قوتها فإن كانت موجبة كان نقيضها

السالبة الكلية وان كانت سالبة كان تقيضها الموجبة الكلية، وما قيل في الحليات يقال مثله في الشرطيات فلا نطيل بذكره على أنه لا يناسب المبتدئين في هذا الفن، والله الهادي الى سبيل الرشاد

(العكس)

(هو أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الايجاب والسلب بحاله والتصديق بحاله)

العكس المعروف عند المناطقة بالعكس المستوي هو أن نجعل موضوع القضية محمولا لها ونجعل محمولها موضوعا فيها واذا كانت موجبة أبقيتها على الايجاب وان كانت سالبة أبقيتها على السلب، ولا يسمى هذا عكسا للقضية الا اذا كان واجب الصدق متى كان الاصل - وهو القضية المعكوسة - صادقا، مثلا بعض الخبز اسود فهذه القضية اذا أردنا عكسها يجب أن نجعل الاسود موضوعا والخبز محمولا ونقول هكذا بعض الاسود خبز فاذا فرضنا الاصل صادقا وجب أن يكون العكس كذلك لأن الاسود والخبز يصدقان على ذات واحدة ففي صح أن نقول بعض الخبز اسود وجب أن يصح قولنا بعض الاسود خبز. وقد وقع في بعض نسخ المتن تحريف بزيادة كلمة والتكذيب هكذا مع بقاء الايجاب والسلب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله وهو خطأ فان الاصل اذا كان

كاذبا لم يلزم أن يكون العكس كاذبا أيضاً فإن العكس لازم للتضية ومتى صدق المزوم صدق لازمه ولو كان إذا كذب المزوم وهو الأصل لم يلزم كذب اللازم وهو العكس كما إذا قلت كل حيوان انسان فهذا كاذب ولو عكسته قلت بعض الانسان حيوان لم يكن كاذبا مثله فالتلازم بين الاصل والعكس انما هو في الصدق فقط بمعنى أنه اذا صدق الاصل صدق عكسه أما اذا كذب الاصل فلا يلزم كذب عكسه

(والموجبة الكلية لا تنعكس كلية اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق بعض الحيوان انسان فانما نجد شيئاً موصوفاً بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان انساناً، والموجبة الجزئية أيضاً تنعكس جزئية بهذه الحجة)

القضايا الحقيقية بالبحث عن عكوسها أربعة: الموجبة كلية وجزئية والسالبة كذلك والمهملة لسكونها في قوة الجزئية تسري اليها أحكامها والشخصية قليلة الفائدة في اكتساب المجهولات من المعلومات . أما الموجبة الكلية فلا تنعكس موجبة كلية بلواز أن يكون المحمول أهم من الموضوع فيصدق اثبات المحمول لكل أفراد الموضوع

ويكذب اثبات الموضوع لكل أفراد المحمول، كما اذا قلت كل انسان حيوان فهذا صادق لأن المحمول ثابت لكل أفراد الموضوع ولو عكسناه كلياً وقلنا كل حيوان انسان كان كاذباً لأن الحيوان أعم من الانسان فانبات الانسان لكل أفراد غير صحيح، وكما اذا قلت كل وضوء طهارة فهذا صادق، ولو عكسته كلياً فقلت كل طهارة وضوء كان كاذباً لأن الطهارة أعم من الوضوء لشمولها التيميم، وانما تنعكس الموجبة السكائية موجبة جزئية لأن المحمول اذا ثبت لكل أفراد الموضوع فقد صدق على شيء واحد فصحح أن يثبت له كل منهما كما اذا قلت كل انسان حيوان فهانذا قد أثبتنا الحيوان لكل أفراد الانسان فبعض أفراد الحيوان انسان فيصدق قولنا بعض الحيوان انسان البتة وهو المطلوب، وكما اذا قلت كل فاعل مرفوع فانه ينعكس الى قولنا بعض المرفوع فاعل لأنك قد أثبت المرفوع لشيء هو فاعل فبعض المرفوع فاعل وهو المطلوب، والموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية بهذه الحجة أيضاً فامك اذا قلت بعض البيع فاسد فقد صدق البيع والفاسد على شيء واحد فيصدق قولك بعض الفاسد بيع وهو المطلوب

(والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية وذلك بين بنفسه

لانه اذا صدق لاشيء من الانسان بمحجر صدق لاشيء من
الحجر بانسان)

السالبة الكلية تنعكس كنفها سالبة كلية، فاذا صدق قولنا لاشيء
من الانسان بمحجر وجب أن يصدق قولنا لاشيء من الحجر بانسان
اذ لو لم يصدق هذا لصدق تقيضه وهو بعض الحجر انسان وهو وجبة
جزئية تنعكس الى قولنا بعض الانسان حجر وهو تقيض الأصل
الذي هو قولنا لاشيء من الانسان بمحجر فلو لم تنعكس السالبة الكلية
سالبة كلية لصدقت القضية وتقيضها وهو محال، وكما اذا قلت لاشيء
من الكلى يجزئى فانه ينعكس الى قولك لاشيء من الجزئى بكلى
اذ لو لم يصدق هذا العكس لصدق تقيضه وهو بعض الجزئى كلى
وينعكس الى قولك بعض الكلى جزئى وهو تقيض الأصل الذى
هو قولك لاشيء من الكلى يجزئى فيصدق الشيء وتقيضه وهو محال
(والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوماً فانه يصدق
بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه)

السالبة الجزئية ليس لها عكس لازم فان موضوعها قد يكون أهم
من المحمول فيصح سلب المحمول عنه سلباً جزئياً ولا يصح سلبه هو
عن الموضوع كما اذا قلت بعض الحيوان ليس بانسان فالحيوان لكونه

أعم من الانسان صحَّ سلب الانسان عنه سلباً جزئياً ولا يصح سلب الحيوان عن الانسان لا كلياً ولا جزئياً ، فلا يقال بعض الانسان ليس بحيوان فنصدق السالبة الجزئية ولا يصدق عكسها لا كلياً ولا جزئياً فلا تنعكس وهو المطلوب ، والحاصل أن الموجبة - كلية كانت أو جزئية - تنعكس الى موجبة جزئية والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية والسالبة الجزئية لا عكس لها والله أعلم

فها أنت قد آن لك أن تعرف قوايين اكتساب التصديقات المجهولة من التصديقات المألومة ، عرفت أنواع القضايا التي يكثر دورتها في التخاطب العام ويقلب وقوعها في الاستدلال وانها حليات ومتصلات ومنفصلات موجبات وسوالب كلييات وجزئيات . فاذا هممت بالاستدلال على مسألة من المسائل فاجمع معلوماتك التي تناسب تلك المسئلة وانظر من أى نوع هي من أنواع القضايا التي عرفتها واجتهد ان تكون مقدماتك صادقة في الواقع فاذا اطمانت نفسك الى صدق هذه المعلومات فرتبها على الطريقة التي ستعرفها في باب القياس ترشد الى الصواب والحق باذن الله . والله يتولى هدايتنا أجمعين

(القياس)

(هو قول ملفوظ أو معقول مؤلف من أقوال متى
سُلمت لزوم عنها لذاتها قول آخر)

الطريق الذي يتوصل به الى اكتساب المجهولات التصديقية
من المعلومات التصديقية هو المعروف باسم القياس وهو قول ملفوظ
- ان أردت القياس الذي تتكلم به - أو هو قول معقول - ان أردت
القياس ترتبه في ذهنك قبل النطق به - مؤلف من أقوال ملفوظة في القياس
اللفظي ومعقولة في القياس العقلي متى سلمت تلك الأقوال يلزم عنها لذاتها
قول آخر، كقولنا كل جنابة حدث وكل حدث لا يبيح الدخول في الصلاة
فهذا قول مؤلف من أقوال ويلزم عنها لذاتها قول آخر ، وهو قولنا
كل جنابة لا يبيح الدخول في الصلاة، فلا تسمى القضية الواحدة قياساً ،
وان استلزم صدقها صدق عكسها ، لأنها قول غير مؤلف من أقوال
ولا يدخل في القياس ، نحو قول الشاعر :

العبد يقرع بالمصا والحر تكفيه الملامة

لأنه وان تألف من أقوال الا أن هذه الأقوال لا يلزم عنها
قول آخر . كما لا يدخل فيه الضروب العقيمة الآتي بيانها عند الكلام
على الاشكال فاتها وان تألفت على صورة القياس الا أنها لا يلزم عنها قول

آخر، نحو لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الحجر بحيوان. ولا يدخل فيه أيضاً نحو قولك : العشرة والعشرة مساوية للعشرين ، والعشرون مساوية لحاصل ضرب أربعة في خمسة؛ فهذا قول مؤلف من أقوال يلزم عنها قول آخر، وهو أن العشرة والعشرة مساوية لحاصل ضرب أربعة في خمسة ، إلا أن هذا القول الآخر لم يلزم عن المؤلف من أقوال لذاته ، وإنما لزم عنه بواسطة مقدمة أجنبية معلومة ، وهي أن مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء . ألا ترى أنك لو قلت الانسان مباين للفرس ، والفرس مباين للناطق ، لا يلزم عنه أن الانسان مباين للناطق لعدم صدق المقدمة الأجنبية . وهي قولنا مباين المباين لشيء مباين لذلك الشيء ، وقد أشار المصنف بقوله « متى سلت » الى أنه لا يشترط في القياس أن تكون مقدماته صادقة في الواقع ، وإنما المدار على أن تكون مسلعة عند المستدل بها ، فيدخل في التعريف القياس الكاذب المقدمات إذا كانت مسلعة عند المستدل بها ، كما إذا قلت كل انسان جاد وكل جاد ملتهب ، فهذه الأقوال المؤلفات كاذبة ولكن إذا سلها المستدل بها يلزم عنها لذاتها قول آخر وهو كل انسان ملتهب. ولما كانت النتيجة المطلوبة مغايرة في الواقع لكل من المقدمتين أشار المصنف الى وجوب مغايرتها بقوله « قول آخر فانها » لو كانت إحدى المقدمتين لسكانت معلومة ومجهولة معا ولكن ذلك

من قبيل الاستدلال على الشيء بنفسه وهو مما لا يبصر عن العقلاء
(وهو إما اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف
حادث فكل جسم حادث، وإما استثنائي كقولنا إن كانت
الشمس طالمة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود
فالشمس ليست بطالمة)

القياس إما اقتراني وإما استثنائي، فالاقتراني هو ما اقترن
فيه موضوع المطلوب أو مقدمه بشئ محموله أو تاليه، كقولك كل جسم
مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث، فهذا قياس اقتراني
لأن موضوع المطلوب وهو الجسم قد اقترن في القياس بشئ محموله
وهو الحادث، وكقولك كلما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود وكلما
كان النهار موجوداً فالعالم مضيء ينتج كلما كانت الشمس طالمة
فالعالم مضيء، وهذه النتيجة قد اقترن مقدمها بشئ تاليها في القياس،
أما القياس الاستثنائي فهو الذي قد فصل بين مقدمتيه بأداة
الاستثناء كقولك إن كانت الشمس طالمة فالنهار موجود لكن
النهار ليس بموجود ينتج الشمس ليست بطالمة فهذا قياس استثنائي
لأنه قد فصل بين مقدمتيه بأداة الاستثناء وهي لكن

(والمسكود بين مقدمتي القياس يسمى حداً أوسطاً ،
وموضوع المطلوب يسمى حداً أصغر ، ومحموله يسمى حداً
أكبر ، والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى صغرى ، والتي فيها
الأكبر تسمى كبرى ، وهيئة التأليف تسمى شكلاً)

القياس الاقتراني يتألف من قضيتين هما مقدمتا القياس ، كما
تقول كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ، ولهذا القياس نتيجة هي
المطلوب وهي قولنا كل انسان جسم ، فالتجده في مقدمتي القياس مكرراً
وهو هنا الحيوان يسمى حداً أوسطاً لأنه في الغالب يكون أعم من
موضوع المطلوب وأخص من محمله ولأنه هو الذي اتخذته وسطاً
للتصديق بثبوت محمول المطلوب لموضوعه ، وموضوع المطلوب يسمى حداً
أصغر لأنه في الغالب يكون أخص من محمله ومحمول المطلوب يسمى
حداً أكبر لأنه في الغالب يكون أعم من الموضوع ، والمقدمة التي فيها
الأصغر وهي الاولى تسمى الصغرى والمقدمة التي فيها الأكبر وهي
الثانية تسمى الكبرى وهيئة التأليف تسمى شكلاً ، وهذه الهيئة هي
الجملة الحاصلة من وضع الحد الاوسط بالنسبة للحددين الآخرين من
كونه موضوعاً أو محمولاً لها على الوجه الذي بينه المصنف بقوله
(والاشكال أربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولاً في

الصغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان
بالمعكس فهو الرابع وان كان موضوعاً فيها فهو الثالث وان
كان محمولاً فيها فهو الثاني)

الأشكال الحاصلة من وضع الحد الاوسط الذى يتكرر ذكره في
المقدمتين أربعة ، لأنه إن كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى
فهو الشكل الاول ، كما تقول كل مسجد وقف وكل وقف بحرم بيعة
فكل مسجد بحرم بيعة ، فالحد الاوسط وهو وقف قد وقع محمولاً
في الصغرى موضوعاً في الكبرى . وان كان محمولاً في الصغرى
وفي الكبرى معاً فهو الشكل الثاني ، كما تقول كل ما بين السرة
والركبة عورة ولا شيء مما يحمل النظر اليه بعورة فلا شيء مما بين
السرة والركبة يحمل النظر اليه فالحد الاوسط وهو عورة قد وقع
محمولاً في الصغرى وفي الكبرى معاً . وان كان موضوعاً فيها معاً فهو
الشكل الثالث ، كما تقول كل سارق خائن وكل سارق تقطع يده فبعض
الخائن تقطع يده فالحد الاوسط وهو سارق قد وقع موضوعاً في الصغرى
والكبرى معاً . وان كان موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى
فهو الشكل الرابع كما تقول كل أكل عمد يفسد الصوم ولا شيء من
التنفس بأكل عمد فبعض ما يفسد الصوم ليس يتنفس فالحد الاوسط
وهو الأكل العمد قد وقع موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى

(والشكل الثاني منها يرتد الى الاول بعكس الكبرى
والثالث يرتد اليه بعكس الصغرى والرابع يرتد اليه بعكس
الترتيب أو بعكس المقدمتين جميعاً)

قد عرفت أن الحد الاوسط في الشكل الاول يكون محمولا في
الصغرى موضوعاً في الكبرى وفي الشكل الثاني محمولا في الصغرى
وفي الكبرى ممأً، فإذا أردت رد الشكل الثاني الى الاول عكست
الكبرى فصيرت محمولا وهو الحد الاوسط موضوعاً وصيرت موضوعها
محمولا فيعود الاوسط محمولا في الصغرى موضوعاً في الكبرى ،
فقولنا كل ما بين السرة والركبة عودة ولا شيء مما يحمل النظر اليه
بعودة يرجع الى الاول بعكس الكبرى فنقول ولا شيء من العودة
يحمل النظر اليه . وعرفت أن الحد الاوسط في الشكل الثالث يكون
موضوعاً في الصغرى وفي الكبرى ممأً فإذا أردت رده الى الشكل
الاول عكست الصغرى ليكون محمولا فيها موضوعاً في الكبرى
فقولنا كل سارق خانن وكل سارق تقطع يده يرجع الى الشكل
الاول بعكس الصغرى فنقول بض الخائن سارق . وعرفت أن الحد
الايوسط في الشكل الرابع يكون موضوعاً في الصغرى محمولا في
الكبرى فإذا أردت رده الى الشكل الاول فاما أن تعكس الترتيب

ونجعل الصغرى الكبرى والكبرى صغرى ، كما تقول : كل وقف لا يجوز بيعه وكل مسجد وقف ينتج بعض ما لا يجوز بيعه مسجد فإذا عكست الترتيب قلت كل مسجد وقف وكل وقف لا يجوز بيعه فينتج كل مسجد لا يجوز بيعه ثم تعكس النتيجة الى قولك بعض ما لا يجوز بيعه مسجد وإما أن تمكس المقدمتين كما تقول في المثال الاول بعض ما يفسد الصوم أكل عمد ولا شيء من الأكل للعمد بتنفس فبعض ما يفسد الصوم ليس بتنفس

(والكامل اليمين الانتاج هو الاول والشكل الرابع يعيد عن الطبع جداً والذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول)

الطريق المألوف طبعاً لا كتساب المجهولات هي أن تضع الحد الاصغر وهو موضوع المطلوب وتثبت له الحد الاوسط ثم تثبت للاوسط الحد الاكبر وهو محمول المطلوب أو تسلبه عنه لينتج اثبات الحد الاكبر للاصغر أو سلبه عنه ، وهذا هو الحال في الشكل الاول ، فلذلك كان بين الانتاج ، أما الشكل الثاني فيوافق الشكل الاول في الصغرى ويخالفه في الكبرى فهو قريب من الاول كأنه يتسدى السير معه الى نصف الطريق فيكون قد

اقرب من المطلوب ولذلك لا يحتاج الى رده للاول من كان مستقيماً
الطبع والفطرة سليم العقل والفكرة. أما الشكل الثالث فيعده عن
الاول أكثر من بمد الثاني لأنه يخالفه في الصغرى فكأنما قد
افترقا من بداية سيرهما. والشكل الرابع بعيد عن الطبع جداً لانه
لا يتفق مع الشكل الاول في مقدمة من مقدماته

(وانما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب)
قد علمت أن القياس يتألف من مقدمتين : صغرى وكبرى،
فالصغرى إما موجبة كلية أو موجبة جزئية أو سالبة كلية أو سالبة
جزئية، والكبرى كذلك فهذه ستة عشر ضرباً لكل شكل من
الأشكال الأربعة. أما الشكل الاول فسيأتي الكلام على ضروبه
وأما الشكل الثاني فاما ينتج نتيجة مطردة بشرطين: الاول اختلاف
مقدمتيه بالايجاب والسلب. الثاني أن تكون كبراه كلية. أما اختلاف
المقدمتين بالايجاب والسلب فيسقط به ثمانية ضروب الموجبة
الكلية الصغرى مع الموجبتين والموجبة الجزئية الصغرى مع
الموجبتين والسالبة الكلية الصغرى مع السالبتين والسالبة الجزئية
الصغرى مع السالبتين، وأما كلية الكبرى فيسقط به أربعة السالبة
الجزئية الكبرى مع الموجبتين، والموجبة الجزئية الكبرى مع
السالبتين، فالضروب المنتجة من هذا الشكل أربعة فقط (الضرب

الاول) الموجبة الكلية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى وتيجته سالبة كلية ، كقولنا كل صلاة رباعية تقصر في السفر ولا شيء من الوتر يقصر في السفر فلا شيء من الصلاة الرباعية بوتر (الضرب الثاني) السالبة الكلية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى وتيجته سالبة كلية كقولنا لا شيء من المفاعيل بمرفوع وكل مبتدأ مرفوع فلا شيء من المفاعيل بمبتدأ (الضرب الثالث) الموجبة الجزئية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى وتيجته سالبة جزئية كقولنا بعض الدم تباح معه الصلاة ولا شيء من الحيض تباح معه الصلاة فبعض الدم ليس بحيض (الضرب الرابع) السالبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى ، كقولنا : بعض ما يخرج من السبيلين يفسد الصوم ولا شيء من البول يفسد للصوم فبعض ما يخرج من السبيلين ليس ببول

(والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم فنورده ههنا ليجعل دستوراً يستنتج منه المطالب كلها وشرط إنتاجه ايجاب الصغرى و كلية الكبرى وضروبه المنتجة أربعة :
الضرب الاول كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث ، الثاني كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف

بقديم فلا شيء من الجسم بقديم. الثالث بعض الجسم مؤلف
وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث. الرابع بعض
الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم
ليس بقديم)

الشكل الاول لكونه بين الانتاج جعل ميزاناً للملوم فهو
الحقيق بالبيان في هذا المختصر ليكون دستوراً ومرجعاً ويمكن
الاتفاغ به في كل المطالب العلمية، وشرط انتاجه ايجاب الصغرى
وكلية الكبرى، أما ايجاب الصغرى فيسقط به ثمانية أضرب :
السالبة الكلية الصغرى مع الكبريات الاربع والسالبة الجزئية
الصغرى مع الكبريات الاربع، وأما كلية الكبرى فيسقط به أربعة:
الموجبة الجزئية الكبرى مع الموجبتين الصغريين، والسالبة الجزئية
الكبرى. معها أيضاً فالمنتج من ضروبه أربعة فقط

(الضرب الاول) الموجبة الكلية مع مثاها ونتيجته موجبة
كلية، كقولنا: كل متمسك بدينه محب لوطنه وكل محب لوطنه
يحافظ على استقلاله، فكل متمسك بدينه يحافظ على استقلال
وطنه.

(الضرب الثاني) الموجبة الكلية الصغرى مع السالبة

الكلية الكبرى ونتيجته سالبة كلية ، كقولنا : كل قصب السكر يحتاج في استكمال نموه الى تسعة أشهر ، ولا شيء مما يحتاج استكمال نموه الى تسعة أشهر يمكن أن يزرع في العام الواحد مرتين ، فلا شيء من قصب السكر يمكن أن يزرع في العام الواحد مرتين .

(الضرب الثالث) الموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى ونتيجته موجبة جزئية ، كقولنا : بعض القابضين على المصالح العامة يهمل في القيام بما عهد اليه من الشؤون العمومية ، وكل من أهمل القيام بما عهد اليه من الشؤون العمومية جدير بأن يسمى خائناً ، فبعض القابضين على المصالح العامة جدير بأن يسمى خائناً .

(الضرب الرابع) الموجبة الجزئية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى ونتيجته سالبة جزئية ، كقولنا : بعض المسلمين تارك للصلاة عمداً ، ولا شيء من تارك الصلاة عمداً يؤد لحقوق خالقه ، فبعض المسلمين ليس يؤد لحقوق خالقه .

(تكميل) قد عرفت أن الحد الأوسط في الشكل الثالث يكون موضوعاً في الصغرى وفي الكبرى مما فرضوه ستة عشر أيضاً ، وشرط انتاجه إيجاب الصغرى وكلية احدى قدمتيه ، فسقط بالشرط الأول ثمانية ضروب : السالبة الكلية الصغرى مع الكبريات الأربع والسالبة الجزئية الصغرى مع الكبريات الأربع ، وسقط بالشرط

الثاني الموجبة الجزئية الصغرى مع الجزئية الكبرى موجبة وسالبة،
فضروره المنتجة ستة : الموجبة الكلية الصغرى مع الكبريات
الأربع، والموجبة الجزئية الصغرى مع الكلية الكبرى موجبة وسالبة.
وعرفت أن الحد الأوسط في الشكل الرابع يكون موضوعاً
في الصغرى محمولاً في الكبرى ، فضروره ستة عشر أيضاً ، وشرط
انتاجه إيجاب المقدمين مع كلية الصغرى أو اختلافها بالإيجاب
والسلب مع كلية احدهما ، فضروره المنتجة ثمانية : الموجبة الكلية
الصغرى مع الموجبة الكبرى كلية أو جزئية بالشرط الأول ،
والموجبة الكلية الصغرى مع السالبين ، والموجبة الجزئية الصغرى
مع السالبة الكلية ، والسالبة الكلية الصغرى مع الموجبتين ، والسالبة
الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى بالشرط الثاني .
وحسب المبتدئ في هذا الفن أن يكتفي بهذا القدر من التفصيل
الآن والله هو الفتح العليم .

(والقياس الافتراضي إما أن يتركب من حملتين كما مر
وإما من متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما كان النهار موجوداً فالارض مضيئة ينتج ان
كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ، وإما مركب من

متصلتين كقولنا كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج فهو إما زوج الزوج أو زوج الفرد ينتج كل عدد إما فرد أو زوج الزوج أو زوج الفرد، وإما من حملية ومتصلة كقولنا: كلما كان هذا انساناً فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انساناً فهو جسم، وإما من حملية ومنفصلة كقولنا: كل عدد إما زوج أو فرد وكل زوج فهو منقسم الى متساويين ينتج كل عدد إما فرد وإما منقسم الى متساويين، وإما من متصلة ومنفصلة كقولنا: كلما كان هذا انساناً فهو حيوان وكل حيوان فهو إما أبيض أو أسود ينتج كلما كان هذا انساناً فهو إما أبيض أو أسود

قد علمت أن المقدمات التي تألف منها الاقيسة هي الحمليات والمتصلات والمنفصلات، وأن القياس الاقتراني هو ما اقترن فيه موضوع المطلوب أو مقدمه بسوى محموله أو تاليه، فأقسام تأليفه من المقدمات المذكورة ستة: القسم الأول متركب من مقدمتين حمليتين وقدمت أمثلة هذا القسم. القسم الثاني متركب من متصلتين كقولنا ان أعرض المسلمون عن التمسك بالدين غضب الله عليهم وكلما غضب الله على قوم ألبسهم ثوب القدر والهوان ينتج إن أعرض المسلمون عن التمسك

بالدين ألبسهم الله ثوب الذل والمهوان . القسم الثالث ما تركب من منفصلتين، كقولنا : دائماً إما أن يكون من تجاوز الميقات الى البلد الحرام محرماً بالعمرة واما أن يكون محرماً بالحج، ودائماً إما أن يكون المحرم بالحج مفرداً أو قارناً فدائماً إما أن يكون من تجاوز الميقات الى البلد الحرام محرماً بالعمرة أو مفرداً أو قارناً . القسم الرابع ما تركب من متصلة وحملية كقولنا كلما كان الأمير محافظاً على حقوق رعيته فهو مطاع في قومه وكل مطاع في قومه شديد البأس على أعدائه فكلمة كان الأمير محافظاً على حقوق رعيته فهو شديد البأس على أعدائه .

القسم الخامس ما ركب من منفصلة وحملية كقولنا : إما أن تعصم بجبل الدين الخفيف وإما أن تتبع هواك وكل من اتبع هواه فهو في ضلال مبين ينتج إما أن تعصم بجبل الدين الخفيف وإما أن تكون في ضلال مبين . القسم السادس ما تركب من متصلة ومنفصلة كقولنا: كلما كان نزول الدم مانعاً من الصوم فهو من الرحم وكل ما ينزل من الرحم فهو إما حيض وإما نفاس فكلمة كان نزول الدم مانعاً من الصوم فهو إما حيض واما نفاس

(وأما القياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعية فيه إن

كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا

ان كان هذا إنساناً فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان
واستثناء تقيض التالى ينتج تقيض المقدم كقولنا ان كان
هذا إنساناً فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انساناً)
القياس الاستثنائى كما عرفت هو ما تألف من مقدمتين تفصل
بينهما أداة الاستثناء واحدى مقدمتيه شرطية متصلة أو شرطية
منفصلة ، فان كانت شرطية متصلة فالمقدمة الأخرى إما أن يكون
الحكم فيها وضع المقدم أو رفعه أو وضع التالى أو رفعه كقولنا كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فا بعد أداة
الاستثناء وهى لكن وضع للمقدم أى أن المقدم وهو اثبات الطلوع
للشمس متحقق ولو قلنا لكن النهار ليس بموجود فا بعد أداة الاستثناء
رفع للتالى أى ان نسبة الوجود للنهار منفية فاستثناء عين المقدم ينتج
عين التالى لأن المقدم مزوم والتالى لازم فاذا تحقق المزوم تحقق
لللازم ضرورة التلازم بينهما واستثناء تقيض التالى ينتج تقيض المقدم
لأنه عند ارتفاع اللازم يرتفع المزوم وإلا لوجد المزوم بدون لازمه
كقولنا كلما استمرأ الولاة مرتع الظلم تولدت فى الرعية روح التمرد
لكن الولاة قد استمرأوا مرتع الظلم ينتج أن روح التمرد تولدت فى
الرعية أو قول لكن روح التمرد لم تنولد فى الرعية ينتج أن الولاة لم

يستمرثوا مرتع الظلم. أما استثناء نقيض المقدم فلا ينتج نقيض التالي واستثناء عين التالي لا ينتج عين المقدم لجواز أن يكون التالي من اللوازم العامة، فلو قلنا في المثال السابق لكن الولاية لم يستمرثوا مرتع الظلم لم ينتج أن روح التمرد لم تتولد في الرعية لان تولد روح التمرد كما هو من لوازم ظلم الراعي كذلك هو من لوازم سوء الادارة ولو قلنا في المثال السابق لكن روح التمرد قد تتولد في الرعية لم ينتج أيضا أن الولاية قد استمرثوا مرتع الظلم للعلة السابقة

(وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين أحد الجزأين ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الآخر وان كانت مانعة الجمع فاستثناء عين أحد الجزأين ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيض أحدهما لا ينتج وان كانت مانعة الخلو فالامر بالعكس)

المنفصلة الحقيقية هي كما علمت تتركب من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه فاذا وقعت مقدمة في القياس الاستثنائي كان استثناء عين أحد طرفيها منتجاً لنقيض الآخر وإلا لزم اجتماع النقيضين واستثناء نقيض أحدهما منتجاً لعين الآخر وإلا لزم رفع النقيضين كقولنا اما أن يكون هذا المكلف مؤمناً واما أن يكون كافراً لكنه

مؤمن فليس بكافر أو لكنه ليس بمؤمن فهو كافر أو لكنه كافر فهو ليس بمؤمن أو لكنه ليس بكافر فهو مؤمن، وإذا وقعت مانعة الجمع مقدمة في القياس الاستثنائي وهي كما علمت تتركب من الشيء والأخص من تقيضه كأن استثناء عين أحد الجزأين منتجاً لتقيض الآخر والا لزم اجتماع الضدين، أما استثناء تقيض أحدهما فلا ينتج عين الآخر لجواز ارتفاعها معاً، كقولنا: إما أن يكون الخاتم شهادة للمالية عضواً في المحكمة العليا وإما أن يكون قاضياً في إحدى مديريات القطر المصري لكنه عضو في المحكمة العليا فهو ليس بقاض في إحدى المديريات أو لكنه قاض في إحدى المديريات فهو ليس بعضو في المحكمة العليا، ولو استثنينا تقيض أحدهما قلنا لكنه ليس بعضو في المحكمة العليا لم ينتج أنه قاض في إحدى المديريات أو قلنا لكنه ليس بقاض في إحدى المديريات لم ينتج أنه عضو في المحكمة العليا لجواز ارتفاعها بأن يكون مدرساً أو تاجراً أو نحو ذلك. وإذا وقعت مانعة الخلو مقدمة في القياس الاستثنائي وهي كما علمت تتركب من الشيء والأعم من تقيضه كأن استثناء تقيض أحد الجزأين منتجاً لعين الآخر والارفع التقيضان معاً، أما استثناء عين أحدهما فلا ينتج تقيض الآخر لجواز اجتماعهما في الوجود كقولنا: إما أن يكون هذا المكلف مؤمناً وإما أن يكون عاصياً لمولاه لكنه ليس بمؤمن

فهو عاص لمولاه أو لكنه ليس بعاص لمولاه فهو مؤمن لان قبيض
الايان وهو الكفر أخص من المصية ولو استثنينا عين أحدهما
وقلنا لكنه مؤمن لم ينتج أنه غير عاص أو قلنا لكنه عاص لم
ينتج أنه غير مؤمن لان الايمان والمصيان بمعنى اقرار الذنوب
يجتمعان في مؤمن اقرف ذنبا ولا يرتفعان والا لكان كافراً وغير
مذنب والكفر أكبر الذنوب والمعاصي التي يعترفها الانسان ..
نبتنا الله وإياكم بالقول الثابت في الحياة وفي الآخرة فانا قد رضينا
بالله ربا وبالاسلام ديننا وبسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم نبيا ورسولا

الصناعات الخمس

(البرهان هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقينية)
قد عرفت كيفية تركيب الاقيسة الاقترانية والاسثنائية وعلمت
المنتج منها وغير المنتج فاعلم الآن أن كل قياس تؤلفه على احدي
الكيفيات السابقة فهو اما برهان أو جدل أو خطابة أو شعر أو مغالطة
وهي التي يسميها المناطق بالصناعات الخمس، والفرق بين هذه الخمسة
يرجع الى نفس المقدمات التي يتألف منها القياس لا الى كيفية تأليفها ..
فلو لها وأشرفها البرهان وهو القياس المؤلف من مقدمات يقينية، واما
تكون المقدمة يقينية اذا اعتقدت الحكم الذي تشمل عليه اعتقاده

جازماً مطابقاً للواقع ثابتاً لا يزول ولا يتغير كقولك : السماء فوقنا فهذه المقدمة يقينية لانك تعتقد ذلك اعتقاداً جازماً وهو اعتقاد مطابق للواقع لا يزول ولا يتغير، وبالضرورة المقدمات اليقينية اذا ألفت تأليفاً صحيحاً تنتج نتيجة يقينية

(واليقينيات ستة أوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة والناد محرقة ومجربات كقولنا السقمونيا مسهلة للصغراء وحديثيات كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس ومقواترات كقولنا : محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يده وقضايا بقياساتها معها كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بتساويين)

اليقينيات ستة أقسام أوليات وهي القضايا التي يصدق بها العقل بفطرته وغريزته فلا يتوقف التصديق بها الا على تصور أطرافها كقولنا: الكل أعظم من الجزء والوالد أكبر سناً من ولده والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، ومشاهدات وهي التي يصدق العقل بها بواسطة الحس كقولنا الشمس مشرقة وهذا الثوب أبيض اللون والسكر

حلوا العلم ، ومنه ما يدرك بالحواس الباطنة كاعتقادنا بأن لنا قدرة على العمل وخوفا ورجاء . ومجربات وهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة تكرار الاحساس بها كخواص النباتات والمعادن كقولنا الزرنيخ يقتل آكله والحجر يسكر شارب ، وحدسيات وهي القضايا التي يصدق العقل بها لاستنادها وترتيبها على محسوسات أخرى لا يحتاج العقل الى نظر وتدبر في العلم بترتيبها عليها كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس فانا نشاهد الشمس طالعة وغاربة ونشاهد القمر كذلك يضمف نوره اذا اقرب من الشمس ويزيد اذا ابتعد عنها فيسرع العقل الى الجزم بان نور القمر مستفاد منها وكقولنا ارتفاع الماء في الآبار من ارتفاع الماء في الانهار فانا نشاهد الآبار يرتفع ماؤها عند ما يزيد النيل وينقص عند نقصانه فيسرع العقل الى الجزم بان ارتفاع الآبار منشؤه ارتفاع مياه النيل . ومتواترات وهي القضايا التي يجزم العقل بها لاستناد الحكم فيها الى إخبار جماعة يؤمن تواطؤهم على الكذب كاعتقادنا بوجود مكة المكرمة والمدينة المنورة وكاعتقادنا بأن مولانا السلطان عبد الحميد الثاني يبيع بالخلافة في سنة ١٢٩٣ هجرية وأن حرباً قامت بين الثورة المليية واليونان في سنة ١٣١٤ هجرية انتصرت فيها الثورة المليية انتصاراً باهراً . وقضايا قياساتها مما وهي القضايا التي يكون الحكم فيها

مستنداً الى دليل لا يكاد يغيب عن الذهن كقولنا الاربعة زوج فان
هذا الحكم يستند الى اقسام الاربعة الى قسمين متساويين وهذا
الوسط لا يكاد يغيب عن الذهن

(والجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو

مسلمة عند الخصمين كقولنا المدل حسن والظلم قبيح)

الثاني من الصناعات الجنس الجدل وهو قياس مؤلف من
مقدمات مشهورة بين الناس يترفون بها ولا يختلفون فيها كقولنا
العدل حسن والعالم قبيح وكشف العورة مذموم ومراعاة الضعفاء محمودة
وتخفاف المشهورات باختلاف الامم في عاداتها وأخلاقها وأديانها
فاختلاط الرجال بالنساء قبيح عند الامم الاسلامية حسن عند الامم
الفرية، الى كثير من العادات المحمودة عندهم الممقوتة عندنا، ويتألف
الجدل أيضاً من المقدمات المسلمات وهي القضايا التي يسلمها الخصمان
كسائل أصول الفقه التي يأخذها الفقيه مسلمة عند الاستدلال على
حكم قهي وكقواعد الحساب والهندسة اذا احتاج اليها الفقيه
أو المنطقي في الاستدلال

(والخطابة وهي قياس مؤلف من مقدمات مقبولة

من شخص معتقد فيه أو مظنونة)

الثالث من الصناعات الخمس الخطابة وهي قياس مؤلف من مقدمات تؤخذ على وجه القبول لصدورها من شخص ممتد فيه كالجلل التي تصدر من الأولياء ومن كبار العلماء وأهل الزهد والتقوى وتتألف الخطابة أيضاً من المظنونيات وهي ما تتضمن ترغيباً أو ترهيباً كالجلل المؤثرة التي يأتي بها الوعاظ والخطباء في خطبهم ومواعظهم (والشعر وهو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة متخيلة تنبسط منها النفس أو تنقبض)

الرابع من الصناعات الخمس الشعر وهو قياس مؤلف من مقدمات خيالية تنبسط منها النفس أو تنقبض كما يفعله كثير من الشعراء في المدائح والمراني والحماسيات ونحوها وكالكلمات التي تشجع بها المريض على تناول الادوية واحتمال آلام المرض ونحو ذلك

(والمغالطة وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق أو بالمشهور أو من مقدمات وهمية كاذبة)

الخامس من الصناعات الخمس المغالطة وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق، كما تقول عن الصورة المنقوشة على الجدار مثلاً هذا فرس وكل فرس صاهل، أو من مقدمات وهمية كاذبة كما يحكم الوهم بالخوف من الميت والخوف من الانفراد ليلاً في مكان

مظلم وكما تجد كثيراً من الناس يجمعون عن المطالبة بحقوقهم من ذى سلطان لا اعتقادهم ان ذلك يعود بالضررة عليهم وانما هو من الأوهام الباطلة

(والعمدة هو البرهان لا غير)

العمدة في اكتساب المجهولات التصديقية من بين الصناعات الخمس هو البرهان دون غيره لان مقدمات البرهان يقينية فنتائجها يقينية أيضاً ومقدمات ماعداه ظنية ولا ينتج الظنى الا ظنياً مثله

واعلم أن الجدل والخطابة والشعر من المطالب العالية التي ينتفع بها كثيراً في المحاورات العامة ويكثر دوراتها على ألسنة الخطباء والوعاظ والمرشدين في كل أمة وفي كل ملة وهي التي عليها مدار الترغيب والترهيب والحث على التمسك باقامة الشعائر الدينية وعلى التخلق بالأخلاق المرصية كالصدق والأمانة ومراعاة الضمائم والرفق باليتامى والمساكين، والمقدمات الاقناعية والخيالية شعراً كانت أو نثراً فضل كبير في تربية الأمم وتقويم اعوجاجها والحفاظة على كيانتها القومي وشعارها الديني . فقد أبانا التاريخ أن أحد كبار العلماء شد الركاب الى مكة المكرمة لاداء فريضة الحج وكان طريقه اليها مدينة الاسكندرية فلما حل بها ورأى هم القوم منصرفه الى مجامع اللهو والهمب اختار أن يقدم ارشاد اخوانه المسلمين على أداء فريضته

فاخترع لهم أناشيد على نحو ما اعتادوا أن يلهاوا به وجعل يصلحهم في
على تلك الأغاني فرائض الاسلام وواجباته وسننه ومندوباته وما يأمر
به من الأخلاق الكريمة والشيم الفاضلة فالتفتوا حوله زمراً وأفواجاً
لاحباً في العلوم الدينية بل تلذذاً بتلك الأناشيد الجميلة ولكن لمعض
على هذا العمل زمن طويل حتى اهدتوا بهديه وأقلعوا عن الرذائل
التي قادم اليها الجهل بأوامر الدين الخفيف . فهذه سيرة اسلافنا
الصالحين في ارشاد الأمم الى خيرى الدنيا والآخرة أحسن الله
جزاهم وشكر لهم ما احتملوا من المصاعب في ارشاد اخواتهم المؤمنين
فاعتبروا بأولى الأبصار ومثل هذا فليعمل الماملون . نسأل الله جلت
قدرته أن يسلك بالعاملين في جميع الاقطار الاسلامية مسلك الاعتدال
ومنهج الكمال .

وليكن هذا آخر ما خطه قلم العبد الضعيف المعترف بالمعز
والتقصير محمد شاكر الجرجاوى بلداً الحسينى نسباً الحنفى مذهباً
انطونى طريقة وكان جمع هذه التعليلات بمدينة الاسكندرية في
ذى الحجة الحرام سنة ١٣٢٥ هجرية والحمد لله أولاً وآخراً والصلاة
والسلام على سيد انطلق في البداية والنهاية ٥

يطلب من

مكتبة الخانجي بشارع عبد العزيز

المكتبة السلفية بشارع الاستئناف

مكتبة التهذيب لصاحبها احمد افندي محبوب بجوار الازهر

بمصر

ثمان النسخة ٤ قروش صاغ

Bibliotheca Alexandrina



0417905